

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

اللجنة العربية للرقابة المصرفية

إعداد: د. هبة عبد المنعم



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND



مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

رقم
110
2019

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً:
تجارب عربية

اللجنة العربية للرقابة المصرفية

إعداد

د. هبه عبدالمنعم

صندوق النقد العربي
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة



الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،



عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

المحتويات

تمهيد.....	5
أولاً: البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً: خلفية عامة.....	7
ثانياً: الإطار العام لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في الدول العربية.....	20
ثالثاً: نتائج تطبيق الإطار العام لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في الدول العربية ...	30
رابعاً: التحديات الراهنة وجهود المصارف المركزية العربية لضمان كفاءة تطبيق المتطلب ...	40
خامساً: الرقابة النوعية على البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً.....	57
سادساً: عرض التجارب العربية في مجال تطبيق الإطار الرقابي للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية محلياً.....	67
سابعاً: الخلاصة والتوصيات.....	86

تمهيد¹

عززت مظاهر العولمة وتزايد الارتباط الاقتصادي والمالي، من فرص انتقال العدوى والأزمات المالية وتداعياتها سواء داخل أو خارج حدود الدولة الواحدة، كما أبرزت أهمية معالجة المخاطر النظامية للمؤسسات المالية لضمان تحقق الاستقرار المالي. انطلاقاً من ذلك، وفي ضوء التكلفة الكبيرة التي تحملتها بعض الحكومات من أموال دافعي الضرائب لإنقاذ المؤسسات المالية والمصرفية المتعثرة خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، التي رأت الحكومات كونها مؤسسات أكبر من أن تفشل (Too Big to Fail)، تضمنت إصلاحات بازل III إطاراً رقابياً تم اعتماده من قبل مجموعة العشرين في نهاية عام 2011، يهدف إلى احتواء المخاطر النظامية المرتبطة بالبنوك ذات الأهمية النظامية العالمية [Global Systemically Important Financial Institutions (G-SIFIs)]. استناداً إلى هذا الإطار، يتعين على هذه المؤسسات الاحتفاظ بهامش رأس مال إضافي (Higher Loss Absorbency Requirement) بهدف تعزيز قدرة رأسمالها على استيعاب الخسائر المحتملة وتجاوز الصدمات التي من الممكن أن تتعرض لها على أن يكون هذا الهامش من الأسهم العادية (CET1)، وبالتالي الحد من المخاطر النظامية المرتبطة بها.

¹ تشكر اللجنة، مؤسسة النقد العربي السعودي ولجنة الرقابة على المصارف في الجمهورية اللبنانية على مساهمتهم في إعداد مسودة الدراسة.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

نظراً إلى كون هذا الإطار الرقابي قد جرى إعداده من منظور المخاطر النظامية على النظام المالي والاقتصادي العالمي وليس من منظور المخاطر النظامية على المستوى المحلي، فقد طالبت مجموعة العشرين كل من لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي بإعداد إطار رقابي للتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً. وبناءً على ذلك، قامت كل من اللجنة والمجلس بإعداد مجموعة من المبادئ للتعامل مع المؤسسات المالية والمصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً (D-SIBs).

استناداً إلى ما سبق، وفي ظل حرص السلطات الإشرافية العربية على تطبيق المعايير الدولية لاسيما فيما يتعلق بمتطلبات بازل III، بذل عدد من المصارف المركزية العربية جهوداً ملحوظة خلال السنوات الماضية لوضع إطار رقابي مكثف للبنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي من خلال اعتماد المنهجيات الدولية لتحديد هذه البنوك، وإخضاعها لهوامش إضافية في مستوى كفاية رأس المال في حال ما ارتأت السلطات الإشرافية أهمية ذلك. إضافة إلى ما سبق، أخضعت بعض المصارف المركزية العربية المصارف ذات الأهمية النظامية محلياً لإجراءات رقابة نوعية إضافية فيما يتعلق بالالتزام بمعايير الحوكمة، ومستوى المخاطر الممكن تحمله، وضرورة تبني خطط للتعافي حال تعرضها لأية صدمات.

في هذا الإطار، اهتمت الأمانة الفنية للجنة العربية للرقابة المصرفية بإعداد دراسة للوقوف على تجارب البلدان العربية في اعتماد الأطر الرقابية للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية محلياً، وإلقاء الضوء على طبيعة التحديات التي ترتبط بتطبيق هذه الأطر، وجهود المصارف المركزية العربية

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

في هذا الصدد بما يساهم في دعم الجهود الرقابية في هذا الشأن. تعتمد الدراسة على نتائج الاستبيان الذي تم إرساله إلى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في شهر سبتمبر من عام 2018 بشأن تجارب التطبيق في المنطقة العربية وتم استيفائه من قبل السادة المختصين.

أولاً: البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً: خلفية عامة (2)

تُعرف المخاطر النظامية وفقاً لصندوق النقد الدولي على كونها المخاطر الناجمة عن خلل في الخدمات المالية ناتج عن فشل أحد أطراف أو مكونات النظام المالي، الذي يمكن أن يكون له تأثيرات وتداعيات سلبية مهمة على النظام المالي والاقتصادي العالمي. يعتبر الحد من المخاطر النظامية أحد المحاور المهمة والرئيسية في إطار الجهود الدولية لتطوير التشريعات الرقابية المالية والمصرفية، وتعزيز سلامة النظام المالي والمصرفي العالمي، من خلال وضع أطر وإرشادات حول كيفية استخدام أدوات السياسة الاحترازية الكلية التي تهدف إلى الحد من تراكم المخاطر النظامية، مثال ذلك ما يخص النظام المالي العالمي [Globally Systemic Important Banks (G-SIBs)] والتي تهدف إلى تقليل المخاطر الناتجة عن وجود بنوك ومؤسسات مالية أكبر من أن تفشل (Big to fail financial institutions).

² يعتمد هذا الجزء على الأوراق والدراسات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي العالمي حول هذا الموضوع، وعلى الدراسة التالية الصادرة عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية: هبة عبد المنعم (2013). "المبادئ الجديدة للمؤسسات ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية العربية"، الأمانة الفنية للجنة العربية للرقابة المصرفية.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

أدت هذه الجهود إلى قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية بالتعاون مع مجلس الاستقرار المالي لصياغة إطار رقابي يعزز من قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً على مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية المحتملة، وذلك من خلال:

- تبني منهجية دولية لتحديد المؤسسات ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي.
- اقتراح المبادئ الرقابية الكفيلة بالتقليل من المخاطر النظامية والآثار السلبية الناتجة فشل هذه المؤسسات وإدراج هذه المتطلبات الرقابية باتفاقية بازل III.
- تطبيق المنهجية العالمية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى القطري (مستوى السلطات الإشرافية Jurisdiction Level) لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً [Domestically Systemic Important Banks (D-SIBs)].

الإطار الرقابي للبنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً

جرى اعتماد الإطار الرقابي للبنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً من قبل مجموعة العشرين في نوفمبر 2011. تضمنت منهجية تحديد المؤسسات المالية والمصرفية ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي، مجموعة من المبادئ الرقابية الجديدة فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال الإضافية المطلوبة لتعزيز قدرة هذه المؤسسات على استيعاب الخسائر المحتملة.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

تستند المنهجية المطبقة من قبل لجنة بازل لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي بشكل أساسي على خمسة مؤشرات رئيسية، تتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية الكمية والنوعية التي تقيس مستوى الأهمية النظامية للبنوك العالمية. يهدف ذلك إلى تحديد حجم المخاطر المالية أو الآثار السلبية التي قد يتحملها النظام المالي العالمي نتيجة الممارسات غير المنضبطة لهذه المؤسسات المصرفية. وبالتالي إلزام هذه المؤسسات بمجموعة من الإجراءات الرقابية التي تم تضمينها في إطار اتفاقية بازل III للحد من المخاطر النظامية لتلك المؤسسات. وتتمثل أهمية هذه المنهجية في كونها منهجية عملية يمكن تطبيقها بسهولة استناداً إلى عدد من المؤشرات التي تهتم السلطات الرقابية برصدها وتحليل تطورها.

تتمثل المؤشرات الرئيسية المتضمنة في هذه المنهجية لتحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في:

1. الحجم: حجم البنك/المؤسسة (Size).
2. الترابط: الارتباط بين أنشطة البنك والمؤسسات المالية الأخرى داخل حدود الدولة (Interconnectedness).
3. العمليات خارج الحدود، الأنشطة خارج حدود دولة المقر (Cross Jurisdictional Activities).
4. الاستبدال، مدى وجود بدائل للخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة المصرفية/ دورها في البنية الأساسية للقطاع المالي (Substitutability/Financial Institution Infrastructure).

5. التعقيد، مدى تطور وتقدم أنشطة البنك (Complexity).

يشار إلى أن المؤشرات الخاصة بكل من حجم المؤسسة المصرفية وعلاقات الارتباط مع المؤسسات المالية المحلية الأخرى ومدى وجود بدائل لخدماتها، كانت مُتضمنة في الإطار المُقدم من قبل كل من صندوق النقد الدولي ولجنة بازل ومجلس الاستقرار المالي العالمي لاجتماع وزراء ومحافظي البنوك المركزية لمجموعة العشرين في أكتوبر من عام 2009، إلا أن لجنة بازل ارتأت في إطار سعيها لتحديد منهجية عالمية للمؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية إدراج مؤشري حجم أنشطة المؤسسات المصرفية خارج حدود الدولة الأم ومدى تطور الخدمات المقدمة من خلالها، للمؤشرات التي تم تحديدها من قبل. وساعد ذلك في صياغة منهجية أكثر دقة لتقييم الآثار الناتجة عن فشل أي من هذه المؤسسات.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

ووفقاً لهذه المنهجية، يتم إعطاء أوزان (أهمية نسبية) متساوية لكل من المؤشرات الخمسة بقيمة 20 بالمائة. كما تم استخدام عدد من المؤشرات الفرعية لقياس كل مؤشر رئيس وتم منح المؤشرات الفرعية أوزان متساوية داخل فئة كل مؤشر، بهدف أن يتم في النهاية الحصول على مؤشر مرجح للأهمية النظامية لكل مؤسسة مصرفية. الجدول رقم (1).

جدول رقم (1)
منهجية لجنة بازل لتحديد المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي

أهمية المؤشر	الوزن النسبي (%)	المؤشرات المتضمنة	الفئة (وزن الفئة/الأهمية النسبية)
- يؤاس هذا المؤشر من خلال معيار الانكشاف (Exposure Ratio) المتضمن في م - مؤشر نسبة الرفع المالي المتضمن في مبادي استباقية بازل (Basel III Leverage Ratio). - يحسب هذا المؤشر بقسمة معيار الانكشاف الخاص بالبنك إلى إجمالي قيمة مؤشر الانكشاف لكافة البنوك. - يُجاء عدد من البنوك المركزية والدراسات إلى مؤشر إجمالي أصول البنك كمؤشر لحجم البنك.	20	الانكشاف الإجمالي كما هو معرف في مؤشرات الرفع المالي لاتفاقية بازل III.	- الحجم (Size) (20 بالمائة)
- يقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية لكل من أصول وخصوم المصرف خارج الدولة التي يتواجد بها مقره الرئيسي وبالتالي كلما زادت الأهمية النسبية لأصوله أو خصومه الأجنبية كلما دل ذلك على ارتفاع الأهمية النظامية للمصرف على المستوى العالمي وارتفاع حجم الآثار المترتبة على فشله وكذلك ارتفاع كلفة إنقاذه. - يحسب هذا المؤشر بقسمة أصول المصرف وخصومه الخارجية إلى كل من إجمالي أصول وخصوم المصارف. - يستند هذا المؤشر إلى البيانات التي تقوم البنوك العالمية بإعداد بنك التسويات الدولية بها فيما يتعلق بالأصول والخصوم عبر الحدود.	10	الأصول خارج حدود دولة المقر.	- الأنشطة خارج حدود دولة المقر (Cross Jurisdictional Activity) (20 بالمائة)
- يشير هذا المؤشر إلى علاقات البنك الارتباطية مع المؤسسات المالية الأخرى داخل حدود الدولة سواء فيما يتعلق بعمليات الإقراض أو الاقتراض. - كلما زادت مستويات ارتباط البنك بالمؤسسات المالية الأخرى كلما ارتفع مستوى المخاطر النظامية والآثار التي قد تنتج عن فشل هذا البنك على تلك المؤسسات المالية. - يحسب هذا المؤشر بالنسبة للمؤشرين الفرعيين الأول والثاني كمجموع لنسبة إجمالي أصول البنك إلى إجمالي أصول البنوك المتضمنة في العينة بالإضافة إلى نسبة خصوم البنك إلى إجمالي الخصوم من المؤسسات المالية الأخرى للبنوك داخل العينة. - يحسب بالنسبة للمؤشر الثالث من خلال احتساب نسبة التمويل من خلال الجملة (Wholesale funding ratio) إلى إجمالي التمويل. - يقيس هذا المؤشر مدى أهمية البنك سواء كمشارك في الصناعة المصرفية (Market Participant) أو في تقديم الخدمات المالية (Client Services Provider)، ومن ثم مدى وجود بدائل للخدمات المالية للبنك ومدى أهميته فيما يتعلق بنظم الدفع أو السيولة المصرفية.	6.67	الأصول (من المؤسسات المالية الأخرى داخل حدود الدولة).	- الارتباط بين أنشطة البنك والمؤسسات المالية ضمن حدود الدولة (Interconnectedness) (20 بالمائة)
	6.67	الخصوم (من المؤسسات المالية الأخرى داخل حدود الدولة).	
	6.67	مؤشر التمويل بالجملة.	
	6.67	الأصول محل النزاع القانوني	- مدى وجود بدائل للخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة المصرفية/ دورها في البنية الأساسية للقطاع المالي

Source: Basel Committee on Banking Supervision, (2011), "Global Systemically Important Banks: Assessment Methodology and Additional Loss Absorbency Requirements.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

يذكر أن قيم المؤشرات الفرعية المُشار إليها والمتضمنة في كل مؤشر فرعي من صفر إلى 5، يتم ترجيحها بما يعكس الأهمية النسبية لكل منها، ومن ثم تحويل هذه القيم إلى أرقام معيارية (Normalization)، ويتم بعد ذلك، توزيع القيم التي حصلت عليها المؤسسات المصرفية المتضمنة بالمنهجية في شرائح محددة متدرجة من حيث الأهمية النظامية. ويسهل ذلك عملية تحديد الإجراءات الواجب اتباعها بالنسبة لكل شريحة لتعزيز مدى قدرة المؤسسات المصرفية المتضمنة بها، على مواجهة المخاطر من خلال إلزام كل منها بنسب متدرجة من متطلبات الزيادة في رأس المال لمواجهة هذه المخاطر.

يعقب ذلك توزيع هذه البنوك أو المؤسسات المصرفية، وفقاً لمجموعة من الشرائح المختلفة للأهمية النظامية باستخدام أسلوب (Clustering). تشمل هذه الشرائح خمس شرائح رئيسة تتضمن الأولى المعيار الفاصل بين اعتبار البنك ذو أهمية نظامية أو لا، وهو ما يمثل أدنى مستوى من المخاطر النظامية، ثم أربع شرائح متدرجة للأهمية النظامية متساوية من حيث مدى كل منها، وتأتي في النهاية شريحة تمثل أعلى مستوى من الأهمية النظامية.

استناداً لهذه الشرائح المتدرجة من الأهمية النظامية تم تعديل بند متطلبات رأس المال في اتفاقية بازل III، بما يتضمن فرض متطلب رأس مال إضافي لتمكين البنك ذو الأهمية النظامية من امتصاص الصدمات المالية والاقتصادية ذاتياً، وبحيث تتدرج متطلبات رأس مال إضافي يتراوح بين 1 و 3.5 في المائة من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر وفق مستوى المخاطر النظامية.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

جدول رقم (2)
الشرح الخاصة بالأهمية النظامية للبنوك ذات الأهمية على المستوى العالمي
ومتطلبات رأس المال الإضافية

الشرية	قيم المؤشر	متطلبات رأس المال الإضافية (%)
1	A - الحد الفاصل (Cut-off point)	1.0
2	A-B	1.5
3	B-C	2.0
4	C-D	2.5
5	D-	3.5

Source: Basel Committee on Banking Supervision, (2011), "Global Systemically Important Banks: Assessment Methodology and Additional Loss Absorbency Requirements".

قامت لجنة بازل بتطبيق المنهجية المشار إليها لأول مرة عام 2009 وذلك في إطار المراحل الأولى لإعداد المتطلب، على نحو 73 بنك أو مؤسسة مصرفية تم اختيارهم من حيث الحجم ومن حيث رؤية السلطات الرقابية لدى بعض الدول بأن تلك البنوك ذات أهمية نظامية على المستوى العالمي. وقد خلصت إلى وجود 28 بنك أو مؤسسة مصرفية ذات أهمية نظامية على مستوى العالم. تجدر الإشارة إلى أن قائمة البنوك ذات الأهمية النظامية العالمية يتم تحديثها بشكل دوري من قبل مجلس الاستقرار المالي في شهر نوفمبر من كل عام، وحسب آخر تحديث للمجلس ارتفع عدد هذه البنوك إلى 29 بنكاً في نوفمبر 2018.

مبادئ التعامل مع المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية محلياً

قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية، بناءً على طلب مجموعة دول العشرين باستكمال الجهود المبذولة للحد من المخاطر النظامية على المستوى العالمي، بوضع إطار مرجعي مُماثل ومُكمل للإطار السابق يعالج مخاطر البنوك ذات

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

الأهمية النظامية محلياً [Domestic Systemically Important Banks (D-SIBs)]. يأتي ذلك من منطلق أن الكثير من البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً ورغم كونها قد لا تكون ذات أهمية نظامية على المستوى العالمي، إلا أنها قد تنسم بكونها ذات أهمية نظامية كبيرة على المستوى المحلي. كما أن البعض من هذه المؤسسات المصرفية قد يكون له علاقات ارتباطية عبر الحدود عبر فروعه بالخارج أو مؤسسات مالية إقليمية أخرى (أهمية نظامية إقليمية). يُشار في هذا الصدد، إلى بعض الاعتبارات المهمة في سياق الإطار الخاص بالتعامل مع مخاطر المؤسسات المصرفية ذات الأهمية النظامية محلياً والتي تتمثل في:

1. تقييم السلطات الرقابية بكل دولة لطبيعة المخاطر والآثار المالية والاقتصادية الكلية التي قد تنتج عن فشل أي من المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية وذلك استناداً إلى طبيعة النظام الاقتصادي والمالي السائد بكل دولة. وبالتالي فهو إطار تقديري إلى حد كبير مقارنة بالإطار العالمي المماثل.

2. أهمية التعاون والتنسيق بين الجهات الرقابية المحلية عبر الحدود وذلك لأن فشل بعض المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية محلياً قد يكون له تداعيات سلبية كبيرة عبر الحدود (تداعيات إقليمية) ولذلك فمن الضروري التعاون بين السلطات الرقابية المعنية للحد من المخاطر النظامية لتلك المؤسسات. حيث يمكن النظر إلى الإطار الخاص بالمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية محلياً على كونه إطار مكملاً للإطار العالمي، يهدف إلى الحد من المخاطر النظامية عبر الحدود.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

3. إمكانية قيام كل دولة بفرض معايير رقابية جديدة تتجاوز الحد الأدنى المقرر من قبل لجنة بازل فيما يتعلق بتعزيز قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً على امتصاص ومواجهة الخسائر [Higher Loss Absorbency (HLA)].

4. تركز المعايير الرقابية على تعزيز قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً على امتصاص ومواجهة الخسائر [Higher Loss Absorbency (HLA)]، إلا أن هذا لا يمنع من إمكانية قيام السلطات الرقابية باتخاذ أية إجراءات رقابية أخرى قد تراها مناسبة من بينها على سبيل المثال تشديد الرقابة المصرفية على هذه المؤسسات.

يستند الإطار المقترح من لجنة بازل على مجموعة من المعايير التي يمكن تطبيقها على البنوك والفروع والمؤسسات التابعة لها خارج حدود الدولة. كما يمكن تطبيقها كذلك على مستوى الفروع داخل كل دولة وفقاً لما يسمح به الإطار القانوني والتنظيمي. ويفترض أن تقوم لجنة بازل بعمليات مراجعة دورية لتطبيق هذا الإطار، على مستوى الدول بحيث يتم تضمين نتائج هذه المراجعة في البرامج التي تهتم بعمليات التقييم الدوري لتنفيذ اتفاقية بازل III.

نظراً لكون هذا الإطار يعتبر مكملاً للإطار المماثل على المستوى العالمي، فإنه من المنتظر أن تقوم السلطات الرقابية بإلزام البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً بالتوافق مع المتطلبات الرقابية الإضافية لرأس المال والمتضمنة بالإطار العالمي بداية من عام 2016، على أن يتم التنفيذ بشكل متدرج إلى حين الوصول إلى التنفيذ الكامل للمتطلب بداية عام 2019.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

يتكون هذا الإطار بشكل رئيس من إثني عشر مبدأً للتعامل مع المخاطر النظامية لهذه المؤسسات حيث تشتمل المبادئ السبعة الأولى على المنهجية المقترحة لتحديد المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً، فيما تتطرق المبادئ الخمسة الأخيرة للمتطلبات الرقابية الإضافية لتعزيز قدرة هذه المؤسسات على مواجهة الخسائر، وذلك على النحو التالي:

أ- منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (المبادئ من 1 إلى 7):
تتطرق المبادئ السبعة الأولى إلى المنهجية المقترحة لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً على المستوى المحلي وذلك على النحو التالي:

المبدأ الأول: يجب على السلطات الرقابية المحلية تحديد وتبني منهجية لتقييم مستوى المخاطر النظامية المرتبطة بالمؤسسات المالية التي تقع تحت نطاق إشرافها، وإلى أي مدى يعتبر أي من هذه المؤسسات ذو أهمية نظامية محلياً.

المبدأ الثاني: لا بد وأن تكون هذه المنهجية قادرة على أن تعكس حجم الآثار السلبية الناتجة عن فشل أي من المؤسسات المالية المحلية على النظام المالي المحلي ككل وليس على مستوى البنك المعني فقط.

المبدأ الثالث: يجب أن يقاس حجم المخاطر الناشئة عن فشل أي من هذه المؤسسات ذات الأهمية النظامية بالقياس إلى الاقتصاد المحلي الذي يمثل المرجعية الأساسية في هذا الصدد.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

المبدأ الرابع: لا بد وأن تقوم السلطات الرقابية في الدولة الأم (Home Authority) بتقييم البنوك ذات الأهمية النظامية من منظور شامل ومجمع (Consolidated Level)، فيما يتعين على السلطات الرقابية في الدولة المضيفة (Host Country) تقييم مستوى المخاطر النظامية المتعلقة بالفروع التابعة لهذه المؤسسة المالية داخل الدولة المضيفة.

المبدأ الخامس: لا بد من تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية استناداً إلى مجموعة من المؤشرات الرئيسة وهي ذاتها المؤشرات المتضمنة في المنهجية الدولية وذلك باستثناء مؤشر علاقات البنك عبر الحدود حيث إنه غير متضمن في منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً. وتقيس هذه المؤشرات حجم الآثار السلبية المترتبة على فشل أي من هذه المؤسسات على النظام المالي ككل. وتتمثل هذه المؤشرات في:

1. حجم البنك (Size).
2. الارتباط بين أنشطة البنك والمؤسسات المالية الأخرى داخل حدود الدولة (Interconnectedness).
3. مدى وجود بدائل للخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة المصرفية/ دورها في البنية الأساسية للقطاع المالي (Substitutability/Financial Institution Infrastructure).
4. مدى تطور وتقدم أنشطة البنك (Complexity).

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

المبدأ السادس: يجب على السلطات الرقابية أن تقوم بعمليات مراجعة دورية للمؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً.

المبدأ السابع: لا بد للسلطات الرقابية من الإفصاح عن طبيعة المنهجية المتضمنة لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية والمعلومات والبيانات المعتمد عليها في هذا الصدد.

**ب- المتطلبات الرقابية الإضافية لتعزيز القدرة على امتصاص الخسائر
(المبادئ من 8 إلى 12)**

تتطرق المبادئ الخمسة الأخيرة، إلى المتطلبات الإضافية لرأس المال الواجب على البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً الالتزام بها، ذلك على النحو التالي:

المبدأ الثامن: لا بد وأن تقوم كل جهة رقابية بتوثيق المنهجيات والاعتبارات التي تم الاستناد إليها لتقييم مستوى رأس المال المطلوب لمواجهة أو امتصاص الخسائر المحدد لكل بنك ذو أهمية نظامية. ولا بد أن يكون هذا التقييم موضوعياً ومدعوماً بالأساليب الكمية المستخدمة والعوامل التي تم الاستناد إليها للوصول إلى هذا التقييم.

المبدأ التاسع: لا بد وأن تكون المتطلبات الإضافية لرأس المال لكل بنك متناسب مع طبيعة المخاطر النظامية المرتبطة به والمحددة من خلال المبدأ الخامس.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

المبدأ العاشر: لا بد للسلطات الرقابية المحلية أن تتأكد من أن تطبيق أطر البنوك ذات الأهمية النظامية متوافق مع أنظمتها المحلية ويحق للسلطات الرقابية في الدولة الأم أن تفرض متطلبات رقابية أعلى لامتصاص الخسائر، تكون مُلزماً إما على مستوى المؤسسة المالية الأم ذات الأهمية النظامية أو على المستوى الشامل أو المجمع لهذه المؤسسة المالية (Consolidated Level) بما يشمل الفروع التابعة للبنك الأم، فيما يحق للسلطات الرقابية في الدولة المضيفة أن تفرض متطلبات رقابية إضافية على الفروع التابعة فقط لهذه المؤسسة المالية إذا ما ارتأت وجود مخاطر نظامية مصاحبة لنشاطها المالي بالدولة المضيفة. ويجب على السلطات الرقابية في حالة ما إذا صُنِفَ أي من بنوكها على أنه ذات أهمية نظامية عالمياً ومحلياً في ذات الوقت أن تفرض النسبة الأعلى لمتطلبات رأس المال المنصوص عليها في كل من إطارى البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً أو محلياً.

المبدأ الحادي عشر: في حالة ما إذا صُنِفَت إحدى المؤسسات التابعة لأي من البنوك بالخارج كبنك ذو أهمية نظامية محلياً فيجب في هذه الحالة أن تتعاون السلطات الرقابية في كل من دول المقر والدول المضيفة فيما يتعلق بنسبة رأس المال الإضافي الواجب تكوينها وذلك بما يتوافق مع القوانين والتشريعات الخاصة بالدولة المضيفة.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

المبدأ الثاني عشر: لا بد وأن يتم استيفاء متطلبات رأس المال الإضافي من خلال شريحة الأسهم العادية (CET1) ويحق للسلطات الرقابية إضافة لذلك، أن تفرض متطلبات رقابية أخرى بخلاف متطلبات رأس المال الإضافي، ترى من الضروري أن تلتزم بها البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً.

ثانياً: الإطار العام لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في الدول العربية

تطبيق مطلب رأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية

تم تطبيق مطلب رأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية العربية في عشر دول عربية وهي الأردن، والإمارات، والبحرين، والسعودية، وعُمان، والكويت، وفلسطين، وقطر، ومصر، والمغرب، كما يجري الآن الاستعداد لتطبيقه في السودان مع مطلع عام 2019.

تُعد البحرين، أول دولة عربية تطبق هذا الإطار حيث تم تطبيقه في عام 2012 في أعقاب صدور منهجية لجنة بازل في هذا الصدد عام 2011. أسفر تطبيق الإطار عن تحديد قائمة من هذه البنوك استناداً إلى مؤشرات الحجم والارتباط وتعدد الأنشطة. وتمت مشاركة النتائج مع هذه البنوك، وبالتالي خضعت هذه البنوك لمتطلبات رقابية إضافية شملت ضرورة وجود خطة للإنعاش أو التعافي يتم إقرارها من قبل مجلس إدارات هذه البنوك وتقديمها للبنك المركزي، ومراجعات رقابية سنوية من قبل مصرف البحرين المركزي أو خبراء مكلفين من قبل البنك المركزي، وضرورة عقد اجتماعات ربع سنوية مع مصرف

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

البحرين المركزي. ثم شرع المصرف المركزي في عام 2017 في تحديث متطلبات إدارة المخاطر النوعية بما في ذلك المتطلبات المحددة للبنوك ذات الأهمية النظامية وفقاً للأوراق الصادرة عن لجنة بازل ووفقاً لإطار التقييم الخاص بمصرف البحرين المركزي. ونتيجة لورقة بازل الأخيرة، تم تعديل متطلبات معينة في إطار متطلبات رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية، وتمت صياغة إطار جديد لهذا المتطلب. وفي قطر، تم تطبيق المتطلب عام 2014.

كما تم تطبيق هذا المتطلب في كل من عُمان وفلسطين في عام 2015، أعقب ذلك تطبيقه في السعودية والكويت في عام 2016. تلا ذلك تنفيذ المتطلب في ثلاث دول عربية في عام 2017 وهي الأردن، ومصر، والمغرب. ففي الأردن تم إصدار تعليمات التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في شهر يونيو من عام 2017، ثم تم البدء بتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً من واقع بيانات البنوك في نهاية شهر ديسمبر من عام 2016. طلبت التعليمات من البنوك البدء بتلبية المتطلبات الكمية (رأس المال الإضافي) بصورة تدريجية بعد (12) شهراً من تاريخ البيانات التي تم الاحتساب على أساسها أي بنهاية عام 2017. أما بخصوص تلبية المتطلبات النوعية (الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر، وخطط الانعاش) فقد تم اعطاء البنوك مهلة (18) شهراً من تاريخ التعليمات لتلبية هذه المتطلبات. كذلك، تم اعتماد الإطار الرقابي للبنوك ذات الأهمية النظامية في الإمارات في عام 2017. في مصر، قام البنك المركزي المصري بإعداد دراسة لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، بناءً عليها، قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة في شهر مارس 2017 تطبيق هذا المتطلب، وبحيث يطبق على البنوك العاملة في مصر اعتباراً

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

من شهر يناير من عام 2019 بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية في آخر ديسمبر من كل عام، ويطبق اعتباراً من أول يوليو من عام 2019 بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية في آخر يونيو من كل عام.

من جانب آخر، لقد أجاز القانون البنكي في المغرب الذي دخل حيز التطبيق سنة 2015 لوالي بنك المغرب بأن يطالب مؤسسات الائتمان التي تشكل مخاطر خاصة أو لها أهمية شمولية بالتقيد بقواعد احترازية أكثر إلزاماً من القواعد المعمول بها وأن تقدم خطة حل الأزمة الداخلية. كما نص على أن الأهمية الشمولية لمؤسسات الائتمان تحدد بالنظر إلى حجمها ودرجة ترابطها مع الأسواق المالية وكذا مع باقي مؤسسات النظام المالي. في هذا الصدد، تم صياغة منهجية تحديد هذه المؤسسات، واعتماد وإقرار قائمتها والعمل جاري من أجل تحديد مستوى المتطلبات الإضافية من رأس المال التي ستطبق على البنوك ذات الأهمية النظامية. إضافة إلى ذلك، تمت الموافقة من طرف لجنة مؤسسات الائتمان في عام 2017 على التعليمات الرقابية المتعلقة بشروط وكيفية إعداد وتقديم مخططات تسوية الأزمات الداخلية من طرف البنوك خاصة منها البنوك ذات الأهمية النظامية.

في المقابل، يجري الآن الاستعداد لتطبيق المتطلب في بعض الدول العربية، ففي السودان، تم إعداد دراسة بالمنهجية التي سيتم اتباعها في تحديد البنوك المهمة نظامياً على المستوى المحلي، والمتطلبات الرقابية الإضافية التي ستفرض عليها، ويتوقع اعتماد المنهجية خلال الربع الأول من العام 2019. في لبنان، وعلى الرغم من عدم وجود إطار خاص بالرقابة على المصارف ذات الأهمية النظامية محلياً (D-SIBs)، إلا أن المصرف يأخذ

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

بعين الاعتبار الأهمية النظامية للبنوك في سياق عمليات الرقابة المصرفية وذلك على النحو التالي:

- تكثيف وتسريع وتيرة الرقابة الميدانية (On-Site supervision) والرقابة المستندية (Off-Site supervision) على المصارف ذات الأهمية النظامية بحيث تكون خلال فترة زمنية أسرع وبشمولية أكبر من تلك الخاصة بالمصارف الأقل أهمية، حيث يتم فرض متطلبات رقابية إضافية على المصارف ذات الأهمية النظامية.

- فيما يتعلق بالتقييم الذاتي لكفاية الأموال الخاصة للمصارف (ICAAP)، فوفقاً لتعميم لجنة الرقابة على المصارف الصادر عام 2015، فقد تمّ الطلب من المصارف كافة إجراء عملية التقييم الذاتي (ICAAP) بحسب المنهجية التي تعتمد على المتطلبات الرأسمالية المحددة بموجب الحد الأدنى لرأس المال (Pillar 1 Plus Approach). أما المصارف التي تملك فروع تابعة لها في الخارج فقد تمّ الطلب منها إجراء عملية التقييم الذاتي (ICAAP) بحسب المنهجية المذكورة أعلاه (Pillar 1 Plus Approach) بالإضافة الى منهجية ثانية تعتمد كلياً على تقديرات إدارة المصرف لمتطلبات رأس المال والرساميل المتوفرة (Internal Approach). في إطار هذه المنهجية يتم التركيز على المصارف كبيرة الحجم عند إجراء عملية المراجعة الرقابية لكفاية الأموال الخاصة (SREP) ويحق للجنة الرقابة على المصارف فرض رساميل

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

إضافية تتناسب مع سمة المخاطر (Risk Profile) الخاصة بكل مصرف ومع أهميته النظامية.

مشاركة الإطار الرقابي مع القطاع المصرفي

قامت بعض المصارف المركزية العربية بمشاركة الإطار الرقابي مع القطاع المصرفي للتشاور بشأن منهجية تحديد والتعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، ففي الأردن، قامت البنوك بمراجعة مشروع التعليمات وابداء الملاحظات عليها ومن أهمها اقتراح البنوك العاملة في المملكة تمديد المهلة المحددة لتلبية المتطلبات النوعية لهذا المتطلب لتصبح عامين بدلاً من عام واحد. عليه، قام البنك المركزي الأردني بأخذ اقتراح البنوك بعين الاعتبار بإعطاء البنوك مدة أقصاها 18 شهراً لتلبية المتطلبات النوعية، بدلاً من 12 شهراً. كما ارتأت البنوك عدم وجود داعي لوجود لجنة منفصلة للامتثال بشأن المتطلب تنبثق عن مجلس إدارات البنوك بداعي أن كثرة اللجان في المجلس سيعيق العمل وبالتالي عدم تحقيق المتطلبات الرقابية بالصورة المطلوبة. لم يتم أخذ الملاحظة بعين الاعتبار من قبل البنك المركزي الأردني نظراً لكون تشكيل لجنة الامتثال يحدد بشكل أوضح حدود للمسؤولية والمسائلة حيث إن عاملي الحجم والتعقيد يزيدان من أهمية وجود مثل هذه اللجنة. إضافة إلى ما سبق، كان هناك بعض الاستفسارات وطلب بعض التوضيحات، تم أخذها بعين الاعتبار في النسخة النهائية للتعليمات الرقابية الخاصة بالمتطلب.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

أما في البحرين، فقد تم مشاركة الإطار الرقابي المعدل للبنوك ذات الأهمية النظامية مع القطاع المصرفي قبل اعتماده بشكل نهائي في شهر يونيو من عام 2018. لم يكن للقطاع المصرفي تعديلات كبيرة في هذا السياق، حيث بدأ تطبيق المتطلب فعلياً منذ عام 2012 كما سبق الإشارة. في السعودية، تمت مشاركة الإطار الرقابي مع القطاع المصرفي، وكانت الملاحظات مرتبطة بتباين التوقعات في نماذج عمل بعض البنوك خاصة التي تقدم منتجات معقدة مثل المشتقات المالية (Derivatives) وفي هذا الشأن تم تخفيض درجة أهمية مؤشر التعقيد مقارنة بالمؤشرات الأخرى.

كذلك تم في فلسطين مشاركة الإطار الرقابي مع القطاع المصرفي، وتم عقد اجتماعات مع المصارف التي تم تحديدها على أنها ذات أهمية نظامية على المستوى المحلي بهدف شرح الإطار العام المستخدم وآلية احتساب وتحديد المصارف المهمة نظامياً، ولم يرد إلى سلطة النقد الفلسطينية ملاحظات جوهرية توجب التعديل على الإطار العام. وفي قطر، تم مشاركة الإطار الرقابي مع القطاع المصرفي قبل تطبيقه، حيث تم اشراك جميع البنوك في دراسة الأثر من خلال عمل دراسة أولية وأخذ ملاحظات البنوك بشكل عام مع مراعاة الالتزام بكل من تعليمات بازل، ومرئيات مصرف قطر المركزي فيما يتعلق بالأهمية النسبية لركائز الأهمية النظامية.

في عُمان، لم تكن هناك مخاوف أو اعتراضات جوهرية على مسودة الإطار التي تم تداولها مع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً للتشاور

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

قبل إقرارها بصيغتها النهائية. وتم أخذ جميع الملاحظات المناسبة التي أبدتها هذه البنوك في الاعتبار. وفي الكويت، تم تشكيل لجنة توجيهية بين البنك المركزي والبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً للعمل على إعداد حزمة إصلاحات بازل III بما يشمل هذا المتطلب وتم أخذ وتبادل وجهات النظر فيما بين أعضاء الفريق في هذا الخصوص.

في مصر، ينفذ البنك المركزي المصري استراتيجية تستهدف التيسير على البنوك لتجنب أي تعقيدات أو صعوبات في تطبيق التعليمات، بحيث يتم عمل دراسات قبل إصدار أي تعليمات، ليتم من خلالها التعرف على أوضاع البنوك وقدرتها على التطبيق الفعلي، إضافة إلى إجراء مشاورات مع البنوك بصفة مستمرة لضمان التطبيق المتكافئ لدى كل البنوك. من جهة أخرى، يمنح البنك المركزي المصري فترات مناسبة لتوفيق الأوضاع بعد إصدار التعليمات. وفقاً لهذا الإطار، فقد طالبت البنوك بالتطبيق التدريجي للتعليمات بحيث يتم إلزام البنوك بمتطلب رأس المال تدريجياً ليصل للنسب المقررة خلال 3 سنوات. بناء عليه، قام البنك المركزي المصري بمنح البنوك 3 سنوات كمهلة لتوفيق الأوضاع على أن يتم التطبيق الكلي بعد 3 سنوات بدون التطبيق تدريجي.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

التحديث الدوري لقائمة البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً

تقوم المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالتحديث الدوري لقائمة البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً. ففي الأردن، يتم التحديث الدوري لقائمة البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً وفقاً للمنهجية الحالية سنوياً، ونظراً لكون تعليمات التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً لا تزال حديثة، فقد يحتاج البنك المركزي الى تعديل المنهجية المعتمدة في هذا الإطار إذا ارتأت أهمية لذلك. كذلك يتم تحديث القائمة بشكل سنوي في الإمارات. أما في البحرين، فسوف يجري مصرف البحرين المركزي التقييم الدوري لقائمة البنوك ذات الأهمية النظامية كل عامين وسوف يتم إبلاغ المصارف بالاعتبات المستخدمة في هذا الإطار وسوف يتم موافاتها بشكل دوري بتعليمات التنفيذ.

في السعودية وعمان، يجري التحديث الدوري لقائمة البنوك ذات الأهمية النظامية بشكل سنوي. كما يجري كذلك تحديثها سنوياً في فلسطين، أو في حال حدوث تغيير هيكلي مهم في القطاع المصرفي الفلسطيني مثل اندماج مصارف رئيسة. في قطر، يتم التحديث الدوري لقائمة المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية محلياً بشكل نصف سنوي. في مصر، يتم مراجعة وتحديث المنهجية المتبعة من قبل البنك المركزي المصري وفقاً لمستجدات السوق وبحد أقصى مرة كل ثلاث سنوات. وفي الكويت، يتم التحديث والمراقبة بشكل ربع سنوي، وإبلاغ البنوك بشكل سنوي.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

التعاون والتنسيق مع السلطات الإشرافية الأخرى عبر الحدود

تحرص البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية على التعاون والتنسيق فيما يتعلق بتطبيق متطلبات البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً مع السلطات الإشرافية الأخرى عبر الحدود. ففي الأردن، هنالك تعاون وتنسيق مستمر بين البنك المركزي الأردني والسلطات الرقابية للدول التي تستضيف فروع أو شركات تابعة للبنوك الأردنية وتم سابقاً عقد العديد من الكليات الإشرافية "Supervisory Colleges" مع عدد من هذه السلطات الرقابية كما تم توقيع العديد من اتفاقيات التفاهم مع البعض منها. في الإمارات، تم وضع سياسة رسمية وإشراف رسمي من قبل المصرف المركزي للتنسيق والتعاون مع السلطات الإشرافية الأخرى عبر الحدود على أساس مذكرات التفاهم الفردية. في البحرين، قام مصرف البحرين المركزي بمشاركة التعليمات الرقابية الخاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية مع السلطات الإشرافية الأخرى عبر الحدود. وفي السعودية، يتم نشر قائمة البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً على الموقع الإلكتروني لمؤسسة النقد العربي السعودي للسماح للسلطات الإشرافية الأخرى بالاطلاع وتحليل هذه المعلومات عند الحاجة.

أما في فلسطين، فيتم عمل ترتيبات للتنسيق والتعاون بخصوص متطلبات تعزيز امتصاص الخسائر للمصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي وذلك بين سلطة النقد والسلطات الرقابية في البلد الأم للمصارف الوافدة بالخصوص، إضافة إلى مناقشة إطار واستراتيجيات معالجة المصاعب في كلا البلدين وأية أمور أخرى ذات علاقة لتنظيم عملية الرقابة المصرفية عبر الحدود. ووفقاً لمذكرة التفاهم الموقعة بين سلطة النقد الفلسطينية والبنك

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

المركزي الأردني، تم مشاركة البنك المركزي الأردني بالمعلومات التي تتعلق بتصنيف أحد البنوك الأردنية كمصرف ذو أهمية نظامية على المستوى المحلي، وإطلاعهم على الإجراءات المتخذة من قبل سلطة النقد الفلسطينية بالخصوص بما يشمل متطلبات رأس المال الإضافي والإجراءات الرقابية الخاصة بالمصارف ذات الأهمية النظامية. في قطر، يتم التنسيق فيما يتعلق بتطبيق هذا المتطلب من خلال التعاون بين فروع البنوك الأجنبية خارج نطاق البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً.

في عُمان، بنى البنك المركزي العماني إطاره الخاص بالبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً على أساس الإرشادات والتوصيات المقدمة من المؤسسات الدولية المعنية، وعلى وجه الخصوص بنك التسويات الدولية (BIS) ومجلس الاستقرار المالي (FSB)، واستخدم بشكل مكثف المصادر والمطبوعات الخاصة بهاتين المؤسستين عند إعداد إطاره الخاص بالبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً. من جهة أخرى، فقد تم استبعاد كافة البنوك الأجنبية العاملة في سلطنة عُمان وكذلك كافة فروع البنوك العمانية العاملة في دول أخرى من اختبار تقييم ما إذا كانت ذات أهمية نظامية. ونتيجة لذلك فإن التعامل مع جهات إشرافية أخرى خارج السلطنة عند تطبيق هذا الإطار كان في أضيق الحدود. في الكويت، يتم في إطار العلاقات بين السلطتين الرقابيتين الأم والمستضيفة، تبادل المعلومات والتعاون من أجل الرقابة الفعالة، علماً بأنه لم يتم تحديد أي من البنوك الكويتية التي لديها تواجد أجنبي كبنك ذو تأثير نظامي محلي في الدولة المضيفة.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

في مصر، يتم تبادل المعلومات الخاصة بالبنوك العاملة في البلدين في حالة وجود مذكرة تفاهم موقعه بين السلطتين الإشرافيتين. أما في المغرب، ونظراً لكون البنوك ذات الأهمية النظامية التي تم تحديدها تتميز بكونها ذات أصول وطنية، لذلك لم يكن ضروري التنسيق مع السلطات الإشرافية الأخرى عبر الحدود.

ثالثاً: نتائج تطبيق الإطار العام لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في الدول العربية

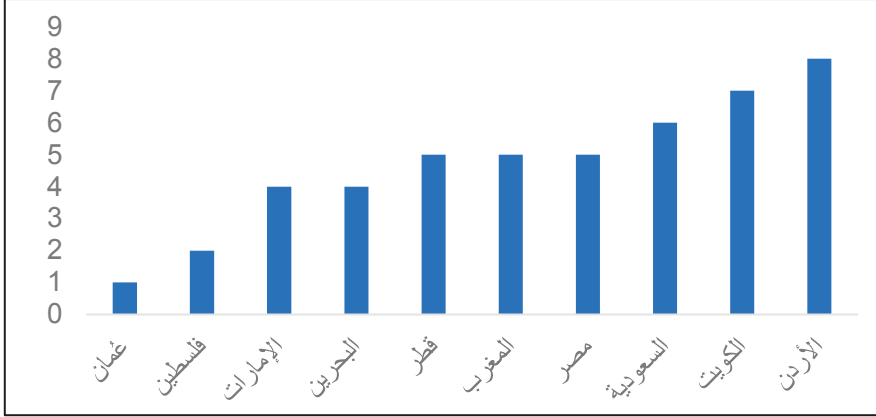
فيما يلي عرض لنتائج تطبيق المتطلب من واقع نتائج الاستبيان المشار إليه سواءً على صعيد عدد البنوك أو مستويات متطلب رأس المال الإضافي التي فرضت على هذه البنوك لتمكينها من امتصاص الصدمات التي قد تتعرض لها (Higher Loss Absorbency)، إضافة إلى جوانب الأهمية النظامية الأكثر أهمية في كل دولة من الدول التي طبقت المتطلب.

عدد البنوك ذات الأهمية النظامية في الدول العربية

أشارت نتائج تطبيق الإطار الرقابي للمؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً في الدول العربية إلى أن عدد البنوك ذات الأهمية النظامية في الدول العربية التي قامت باستيفاء الاستبيان بلغ 42 بنكاً ذو أهمية نظامية محلياً، حيث تراوح عددها ما بين 1 في عُمان و8 في الأردن.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

شكل رقم (1)
عدد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في الدول العربية



المصدر: صندوق النقد العربي (2018). "استبيان الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية: تجارب عربية"، أكتوبر.

في الأردن، بلغ عدد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً 8 بنوك، تركزت في الشريحة الأولى من الأهمية النظامية وارتأى البنك المركزي فرض متطلبات رأس مال إضافية بواقع 0.5 في المائة كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر، على البنوك السبع التي وقعت في إطار هذه الشريحة فيما وقع بنك واحد في الشريحة الثالثة من الأهمية النظامية وفرض عليه متطلبات رأس مال إضافية بواقع 2 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر.

أما في الإمارات، فكان عدد البنوك ذات الأهمية النظامية في بداية التطبيق ثلاث بنوك ثم وصل بعد ذلك إلى أربعة بنوك، وقد ارتأى المصرف المركزي فرض رأس مال إضافي على هذه البنوك بحد أقصى يبلغ 1.5 في المائة في المرحلة الحالية. وتتوزع البنوك ذات الأهمية النظامية في الشريحتين الأولى والثالثة.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

في البحرين، بلغ عدد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً أربعة بنوك، وارتأى مصرف البحرين المركزي فرض متطلبات رأس مال إضافية عليها بحد أقصى 1.5 في المائة. في حين بلغ عدد البنوك ذات الأهمية النظامية في السعودية ستة بنوك وقد تم فرض متطلبات رأس مال إضافية على هذه البنوك بنسبة تتراوح بين 0.5 في المائة إلى 1 في المائة. في عُمان، اقتصرَت القائمة على بنك واحد وفرض عليه متطلبات رأس مال إضافية بواقع 1 في المائة ووقع في الشريحة الأولى من الأهمية النظامية.

في فلسطين، بلغ عدد البنوك ذات الأهمية النظامية بنكان فقط. تم فرض متطلبات رأس مال إضافية عليهما بحد أقصى 2.5 في المائة. في قطر، بلغ عدد البنوك التي تم تصنيفها كبنوك ذات أهمية نظامية خمسة بنوك، وتم فرض مطلب رأس مال إضافي بحد أقصى 3.5 في المائة. في الكويت، بلغ عدد البنوك ذات الأهمية النظامية سبعة بنوك وارتأى البنك المركزي فرض متطلبات رأس مال إضافية بواقع 2 في المائة. وتوزعت هذه البنوك بواقع 3 بنوك في الشريحة الأولى للأهمية النظامية ثم بنكين في كل من الشريحة الثانية والرابعة. في مصر، بلغ عدد البنوك ذات الأهمية النظامية خمس بنوك وقد ارتأت السلطة الإشرافية فرض مطلب رأس مال إضافي بحد أقصى 1.25 في المائة لتمكين هذه البنوك من امتصاص الصدمات التي قد تتعرض لها، ذلك بخلاف رأسمال رقابي بواقع 12.5 في المائة. في المغرب، بلغ عدد البنوك ذات الأهمية النظامية ثلاثة بنوك والدراسات لا زالت جارية لتحديد المستوى الملائم لمتطلب رأس المال الإضافي المفروض للبنوك ذات الأهمية النظامية وذلك وفقاً لمبدأ المساواة في التأثير المتوقع الناجم عن إفلاس هذه البنوك. فيما يلي

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

توزيع الشرائح الخاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية في بعض الدول العربية
التي قامت بتطبيق هذا المتطلب.

جدول رقم (3)

توزيع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في الدول العربية حسب شرائح الأهمية
النظامية

الأردن

الشريحة	قيم المؤشر	متطلبات رأس المال الإضافية %	عدد البنوك ذات الأهمية النظامية
1	A - الحد الفاصل Cut-off point	0.5	7
2	A-B	1.5	0
3	B-C	2.0	1
4	C-D	2.5	0
5	D-	3.5	0

الإمارات

الشريحة	قيم المؤشر	متطلبات رأس المال الإضافية %	عدد البنوك ذات الأهمية النظامية
1	1200-601	0.5	2
2	1800-1201	1.0	0
3	2400-1801	1.5	2
4	3000-2401	2.0	0

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

السعودية

الشريحة	قيم المؤشر	متطلبات رأس المال الإضافية %	عدد البنوك ذات الأهمية النظامية
1	%15-10*	%0.5	5
2	%20-15.1	%1.0	1
3	%25-2.1	%1.5	0
4	%30-25.1	%2.0	0
5	%100-30.1	%2.5	0

* الحد الفاصل يبدأ من 10%

عُمان

الشريحة	قيم المؤشر	متطلبات رأس المال الإضافية %	عدد البنوك ذات الأهمية النظامية
1	A - الحد الفاصل Cut-off point	1.0	1
2	A-B	1.5	0
3	B-C	2.0	0
4	C-D	2.5	0
5	D-	3.5	0

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

فلسطين

الشريحة	قيم المؤشر	متطلبات رأس المال الإضافية %	عدد البنوك ذات الأهمية النظامية
1	A - الحد الفاصل Cut-off point	1.0	0
2	A-B	1.5	1
3	B-C	2.0	0
4	C-D	2.5	1
5	D-	3.5	0

قطر

الشريحة	قيم المؤشر	متطلبات رأس المال الإضافية %	عدد البنوك ذات الأهمية النظامية
1	المجموعة الأولى 5%-10%	0.5	2
2	المجموعة الثانية 10%-20%	1 - 1.5	2
3	المجموعة الثالثة 20%-50%	2 - 2.5	1
4	المجموعة الرابعة 50% فأكثر	3.5	0

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

الكويت

الشريحة	قيم المؤشر	متطلبات رأس المال الإضافية %	عدد البنوك ذات الأهمية النظامية
1	A - الحد الفاصل Cut-off point	0.5	3
2	A-B	1.0	2
3	B-C	1.5	0
4	C-D	2.0	2

مصر

الشريحة	قيم المؤشر	متطلبات رأس المال الإضافية %	عدد البنوك ذات الأهمية النظامية
1	1100-400	0.25	3
2	1800-1101	0.5	0
3	2500-1801	0.75	1
4	3200-2501	1	1
5	أكبر من 3200	1.25	0

المصدر: صندوق النقد العربي (2018). "استبيان الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية: تجارب عربية"، أكتوبر.

جوانب الأهمية النظامية الأكثر شيوعاً في الدول العربية

أما من حيث جوانب الأهمية النظامية الأكثر شيوعاً في الدول العربية، فقد أشارت نتائج الاستبيان إلى أن الحجم يعد أهم جوانب الأهمية النظامية الأكثر شيوعاً في الدول العربية بما يعكس هيكل القطاع المصرفي في عدد من الدول

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

العربية، يليه في المرتبة الثانية كل من الاستبدال (مدى وجود بدائل للخدمات التي يقدمها البنك) في المرتبة الثانية، ومدى الارتباط ما بين البنوك، ثم مدى التعقيد في المرتبة الثالثة ذلك على النحو التالي:

في الأردن، جاء حجم البنك (Size)، ومدى وجود بدائل للخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة المصرفية/ دورها في البنية الأساسية للقطاع المالي، (Substitutability/Financial Institution Infrastructure) كأهم جوانب الأهمية النظامية في القطاع المصرفي الأردني. يليهما في مرتبة لاحقة كل من الارتباط بين أنشطة البنك والمؤسسات المالية الأخرى داخل حدود الدولة (Interconnectedness)، وتطور وتقدم وتعدد أنشطة البنك (Complexity)، ثم في المرتبة الأخيرة الأنشطة خارج حدود دولة المقر (Cross Jurisdictional Activity).

في الإمارات، جاء مؤشر حجم المؤسسات المصرفية في المرتبة الأولى، يليه كل من الارتباط بين أنشطة البنك والمؤسسات المالية الأخرى داخل الدولة، ومدى وجود بدائل للخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة المصرفية/ دورها في البنية الأساسية للقطاع المالي في المرتبة الثانية، ثم تعدد أنشطة البنك و(Supervisory overlay) التي تم استحداثها من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي كبعد إضافي للأهمية النظامية، في المرتبة الثالثة.

في البحرين، جاء الحجم كأبرز جوانب الأهمية النظامية يليه الارتباط ما بين البنوك، ثم الاستبدال، ثم التعدد، ثم الأنشطة خارج حدود دولة المقر في المرتبة الأخيرة.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

في السعودية، تتساوى جوانب الأهمية النظامية لكل من حجم الأصول المصرفية والارتباط بالبنوك الأخرى داخل الدولة ووجود بدائل للخدمات التي يقدمها البنك/دوره في البنية الأساسية للقطاع المالي، جميعها لها وزن متساوي من حيث الأهمية النظامية والجانب الأقل من حيث الأهمية النظامية هو مدى تطور وتعدد أنشطة البنك.

في فلسطين، يعتبر حجم الأصول أهم جوانب الأهمية النظامية، يليه مدى وجود بدائل للخدمات التي يقدمها البنك، ثم مدى تعدد الأنشطة، وأخيراً درجة الارتباط بين أنشطة البنك والمؤسسات المالية الأخرى داخل حدود الدولة. كذلك يعتبر جانب حجم الأصول ومدى وجود بدائل للخدمات التي يقدمها البنك ودوره في البنية الأساسية للقطاع المالي أهم جوانب الأهمية النظامية.

في قطر، يعتبر حجم الأصول أهم جوانب الأهمية النظامية، يليه مدى الارتباط بين أنشطة البنك والمؤسسات المالية الأخرى، ثم مدى تطور وتعدد الأنشطة، وأخيراً مدى وجود بدائل للخدمات التي يقدمها البنك.

في الكويت، يليهما جانبي الارتباط بين البنوك، ثم التعدد في المرتبة الأخيرة. كذلك يعتبر جانب حجم الأصول ومدى وجود بدائل للخدمات التي يقدمها البنك ودوره في البنية الأساسية للقطاع المالي أهم جوانب الأهمية النظامية.

في مصر، يعتبر تركيز حجم المؤسسات المصرفية من أهم جوانب الأهمية النظامية، يليه في الأهمية الارتباط بين أنشطة البنك والمؤسسات المالية

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

الأخرى، ويأتي في المرتبة الثالثة مدى وجود بدائل للخدمات التي يقدمها البنك، وفي المرتبة الأخيرة مدى تطور وتعدد أنشطة البنك.

في المغرب، كان أهم جوانب الأهمية النظامية الحجم، ثم مدى تطور وتعدد أنشطة البنوك، ثم الارتباط بين البنوك، وأخيراً مدى وجود بدائل للخدمات المالية التي تقدمها.

جدول رقم (4)
توزيع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في الدول العربية حسب
جوانب الأهمية النظامية الأكثر شيوعاً*

جوانب الأهمية النظامية	الأردن	الإمارات	البحرين	السعودية	السودان**	فلسطين	قطر	الكويت	مصر	المغرب
حجم الأصول المصرفية.	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
الارتباط بالبنوك الأخرى داخل الدولة	4	2	2	1	2	4	2	3	2	3
وجود بدائل للخدمات التي يقدمها البنك/ دوره في البنية الأساسية للقطاع المالي.	2	2	3	1	3	2	4	2	3	4
مدى تطور وتعدد أنشطة البنك.	3	3	4	4		3	3	4	4	2

* يعبر الرقم (1) عن جوانب الأهمية النظامية الأكثر شيوعاً في الدولة والرقم (4) عن جوانب الأهمية النظامية الأقل شيوعاً.
** وفق التقييم الأولي لبنك السودان المركزي.

ترتيب جوانب الأهمية النظامية الأكثر شيوعاً بالنسبة للدول العربية

1	Size
2	Substitutability
2	Interconnectedness
3	Complexity

المصدر: صندوق النقد العربي (2018). "استبيان الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية: تجارب عربية"، أكتوبر.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

رابعاً: التحديات الراهنة وجهود المصارف المركزية العربية لضمان كفاءة تطبيق المتطلب

اهتم الاستبيان برصد أبرز التحديات التي واجهت الدول العربية عند تطبيق متطلب رأس المال الإضافي للمؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً سواء فيما يتعلق بالتحديات العامة أو تلك المرتبطة بالجوانب الفنية الخاصة بالمتطلب أو حتى تلك الناتجة عن خصوصية الوضع الاقتصادي والمالي وكيف تمكنت السلطات الرقابية من التغلب على هذه التحديات.

التحديات العامة في تطبيق المتطلب

بالنسبة للتحديات العامة في تطبيق المتطلب، ففي الأردن، يُشار إلى أن البنوك الأردنية تتمتع بنسب كفاية رأسمال عالية، حيث إن البنوك التي تم تحديدها كبنوك ذات أهمية نظامية قادرة وفق نسبة كفاية رأس المال الحالية على الالتزام بمتطلبات رأس المال الإضافية، بالتالي لم يكن هنالك أي تحديات عند تطبيق متطلب رأس المال الإضافي. بخصوص المتطلبات النوعية، فإن هناك بعض التحديات المتعلقة بالسعي نحو استخدام منهجيات وطرق متقدمة لقياس المخاطر الرئيسة تتناسب مع حجم البنك وطبيعة عملياته ومستوى تعقيدها، وإعداد خطط إنعاش (Recovery Plan) شاملة. إلا أن البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً قطعت تقدماً ملموساً في هذا المجال.

في هذا الصدد، يعمل البنك المركزي الأردني باستمرار مع البنوك وخاصة البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً على تعزيز وتقوية إدارات المخاطر لديها من خلال تطبيق المعايير الدولية والممارسات الفضلى في هذا المجال وقد أحرزت البنوك في

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

الأردن تقدماً ملموساً في هذا المجال. بخصوص خطط الإنعاش، فقد تضمنت التعليمات وصفاً مفصلاً لما يجب أن تحتويه الخطة كحد أدنى.

في الإمارات، سعى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي إلى التغلب على ذلك من خلال الحرص على المناقشات الداخلية لهذا الأمر وللقارات المتخذة بصدد مع مجالس إدارات البنوك، وإعطاء البنوك فترة انتقالية للتمكن من الوفاء بالمتطلب. في البحرين، لم تكن هناك تحديات على صعيد التطبيق حيث استقبل القطاع المصرفي المتطلب وتم تطبيقه بشكل جيد.

في عُمان، تمثلت التحديات بشكل عام في الحاجة إلى تعزيز الموارد المتاحة لدى الجهة الرقابية لدعم عملية الرقابة والإشراف على البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً. لمواجهة هذا التحدي وتعظيم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، قرر البنك المركزي العماني تحديد بنك واحد فقط – يتسم بارتفاع الأهمية النظامية له بشكل كبير عن باقي البنوك العاملة في السلطنة – كبنك ذو أهمية نظامية محلياً. وتم إلزام هذا البنك بمتطلبات رأس المال الإضافية جنباً إلى جنب مع كافة المتطلبات الأخرى للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً. في الوقت نفسه، هناك خطط لتطبيق بعض جوانب إطار البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً على بعض البنوك الأخرى التي تتسم بارتفاع نسبي في أهميتها النظامية محلياً.

بالنسبة لفلسطين، كان من بين التحديات العامة اختيار العوامل ذات العلاقة الأكبر في احتساب المؤشر، حيث إنه خلال تطوير المنهجية في العام 2015 لم تكن متطلبات بازل III مطبقة بشكل كامل ومثال ذلك نسبة الرافعة المالية ومكونات رأس المال. لمعالجة هذا الأمر، قامت سلطة النقد الفلسطينية بمناقشة ودراسة المؤشرات المختلفة

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

ذات العلاقة لاختيار أنسبها، كون الإطار العام المطروح من قبل لجنة بازل أتاح للسلطات الرقابية استخدام العوامل (المؤشرات) التي تراها مناسبة.

أما قطر، فلم يكن هناك تحديات ذات أهمية. في الكويت، لم تكن هناك تحديات فيما يتعلق بالالتزام البنوك بعملية التطبيق حيث إن البنوك ملزمة بالتطبيق ويبلغ متوسط نسبة معيار كفاية رأس المال 17.9 في المائة كما في نهاية شهر يوليو 2018.

في مصر، كان من أبرز التحديات بشكل عام إلزام البنوك بحد رقابي للقاعدة الرأسمالية أعلى من النسب التي تقررها معايير بازل والتي تقدر بحو 2 في المائة وفقاً للجدول الزمني المقرر تطبيقه، كما أن المتطلبات والضوابط التي يضعها البنك المركزي المصري لضمان الاستقرار المالي للقطاع المصرفي أكثر تحفظاً عن تلك التي تضعها بازل. إضافة إلى اختيار المؤشرات التي يتم على أساسها تحديد البنوك النظامية المحلية. في هذا الصدد، تقوم السلطة الرقابية بدراسة كلاً من المؤشرات التي صدرت عن بازل وتلك التي أصدرتها بعض الدول للوصول إلى أفضل الممارسات والاختيار منها بما يتوافق مع القطاع المصرفي المصري.

في المغرب، تمثلت أبرز التحديات في كيفية الحد من التأثير المحتمل لهذا المتطلب على السوق وتمويل الاقتصاد وكذلك التأثير على القدرة التنافسية لهذه البنوك في الخارج خاصة في إفريقيا. تم التغلب على هذا التحدي من خلال العمل على التطبيق التدريجي، ومن خلال نهج يركز على التشاور مع مختلف الجهات المصرفية.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

التحديات المتعلقة بالمنهجية المتبعة لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية والمؤشرات المستخدمة

فيما يتعلق بالتحديات المتعلقة بالمنهجية المتبعة لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية والمؤشرات المستخدمة، يرى البنك المركزي الأردني أن المنهجية المقترحة من قبل لجنة بازل كافية وملائمة لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً. فيما يتعلق بالتحديات والمعالجات التي تمت على منهجية القياس لم يكن هناك تحديات كبيرة في هذا الصدد. ففيما يتعلق بمؤشر الحجم، تم قياس هذا المؤشر من خلال بندين وهما: (1) إجمالي موجودات فروع البنك في الأردن، و(2) إجمالي الالتزامات خارج الميزانية لفروع الأردن. كما تمت إضافة الموجودات والالتزامات خارج حدود دولة المقر ضمن مؤشر التعقيد. وتم قياس مؤشر الارتباط من خلال بندين وهما: (1) إجمالي أرصدة وإيداعات البنك لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، و(2) إجمالي ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية لدى البنك. وتم قياس بند قيمة الأوراق المالية المتداولة أو المتاحة للتداول في مؤشر التعقيد من خلال الاعتماد على رصد الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل، إضافة إلى إجمالي الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر بالنسبة للأوراق المالية التي لا يتوفر عنها بيان خاص بقيمتها السوقية.

بشكل عام، قام البنك المركزي بالرجوع إلى العديد من التجارب الدولية والإقليمية عند إعداد تعليمات التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، كما قام بالتشاور المكثف مع البنوك قبل إصدارها، كما يتم العمل على تطبيق

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

هذه التعليمات بشكل تدريجي لإعطاء البنوك الوقت الكافي للتوافق مع هذه المتطلبات.

كذلك يرى مصرف دولة الإمارات العربية المتحدة المركزي أن منهجية بازل ملائمة لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية. إلا أنه خلال عملية التطبيق واجه المصرف بعض التحديات التي ترتبط بالمؤشرات المستخدمة وذلك على النحو التالي.

- فيما يتعلق بمؤشر الحجم: نظراً لعدم وجود نسبة الرفع المالي المتضمن في مبادئ اتفاقية بازل (Basel III Leverage Ratio) عند تطبيق منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية، تم اللجوء الى مجموع الأصول (on-balance sheet only) للبنوك. نظراً الى أهمية حجم البنوك في الإمارات مقارنة مع البنوك العالمية تم زيادة وزن هذا البُعد من 20 في المائة إلى 30 في المائة، كما تم اختيار مؤشر الأصول العالمية الموحدة كبديل (Global Consolidated Total Assets).

- تم الأخذ بعين الاعتبار خصائص معينة للبنوك العاملة في الإمارات ومنها مدى تركيز انكشاف البنوك. كما تم إضافة فئة جديدة (supervisory overlay) بوزن 10 في المائة، تقيس أكبر انكشاف لكل بنك مقارنة مع كافة البنوك. تعتبر نسب التركيز ذات أهمية كبيرة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

- فيما يتعلق بمؤشر الارتباط بين أنشطة البنك والمؤسسات المالية الأخرى داخل حدود الدولة، تم اتباع المؤشرات الموصى بها من قبل لجنة بازل ما عدا المؤشر الأخير (التمويل بالجملة) وذلك لقلة أهمية حجمه مقارنة مع عمليات الإقراض والاقتراض ما بين البنوك. الاعتماد على قيمة واحدة للمتغير قد يؤدي الى المبالغة أو التقليل في قياس مستوى النشاط بين البنوك، كما تم اعتماد معدل رصيد عمليات الإقراض والاقتراض القائمة لأخر 12 شهر من مجموع الأصول المحلية بين البنوك. كما تم زيادة وزن الارتباط من 20 في المائة إلى 25 في المائة.

- فيما يتعلق بمؤشر مدى وجود بدائل للخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة المصرفية/ دورها في البنية الأساسية للقطاع المالي فنظراً لعدم وجود بيانات كافية عن الأصول محل النزاع القانوني أو القيمة القليلة من المعاملات التي تم الاكتتاب بها فيما يتعلق بأسواق الدين أو الأسهم، هناك حاجة إلى إيجاد مؤشرات تعكس طبيعة الفئة وبيانات متوفرة وذات صلة للقطاع المصرفي في الإمارات. كما تم زيادة الأهمية النسبية للمؤشر من 20 في المائة إلى 25 في المائة. تم اعتماد المتغيرات التالية لقياس المؤشر:

- حصة البنك من عدد حسابات ودائع المقيمين إلى إجمالي عدد حسابات ودائع المقيمين في المصارف.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

- حصة البنك في عدد القروض الاستهلاكية المُقدمة إلى المقيمين إلى مجموع عدد القروض الاستهلاكية المُقدمة إلى المقيمين.
- حصة البنك في عدد عمليات تسوية المدفوعات إلى مجموع عدد عمليات تسوية المدفوعات على مستوى الدولة.
- فيما يتعلق بمؤشر مدى تطور وتقدم أنشطة البنك (Complexity)، فقد تم اتباع المؤشرات الموصي بها من قبل لجنة بازل ما عدا مؤشر (الأصول من المستوى الثالث). تم خفض وزن مدى تعقيد البنوك من 20 في المائة إلى 10 في المائة. وتم اعتماد المؤشرات التالية لقياس مستوى التعقد:
- حصة البنك من إجمالي البنوك التي تحتفظ بالأوراق المالية المتداولة والمتاحة للبيع.
- حصة البنك من إجمالي صافي مشتقات البنوك.
- حصة البنك من الأصول العابرة للحدود (الأصول في الخارج فقط).
- حصة البنك من مجموع الأصول المرجحة للمخاطر السوقية.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

تم التغلب على التحديات المرتبطة بالمنهجية والمؤشرات المتبعة من خلال النقاشات والاجتماعات المتعددة مع الإدارة ومجلس الإدارة، حيث تم مناقشة المنهجية المقترحة من قبل لجنة بازل، والمؤشرات البديلة المستخدمة بالدول المختلفة وما يتناسب مع السوق المحلي وخصوصياته.

أما في البحرين، يرى مصرف البحرين المركزي أن المنهجية المقترحة من قبل لجنة بازل ملائمة ولم يواجه المصرف أية تحديات فيما يتعلق بتطبيق المنهجية المقترحة من قبل لجنة بازل واستخدام المؤشرات المقترحة.

في السعودية، تباين التعقيدات في نماذج عمل بعض البنوك خاصة التي تقدم منتجات معقدة مثل المشتقات المالية (Derivatives)، بيد أن مؤسسة النقد العربي السعودي عملت على تحليل البيانات التاريخية لتحديد درجة أهمية مؤشر التعقيد بالمقارنة مع المؤشرات الأخرى، حيث تم تخفيض درجة أهمية مؤشر التعقيد مقارنة بالمؤشرات الأخرى.

في عُمان، على الرغم من أن المنهجية المقترحة من لجنة بازل تعتبر ملائمة، إلا أن البنك المركزي العماني قام بإجراء بعض التعديلات على المؤشرات المتضمنة لتكون أكثر ملاءمة لهيكل القطاع المالي في السلطنة. أدخل إطار البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً الخاص بسلطنة عمان بعض التغييرات على الإطار المقترح من لجنة بازل من حيث المؤشرات المستخدمة والأوزان النسبية الخاصة بالمؤشرات داخل كل فئة من فئات المؤشرات الخمسة المستخدمة. ونتيجة لذلك، فإن تقييم الصعوبات التي تمت مواجهتها عند تطبيق الإطار المقترح من لجنة بازل سيفتقد للدقة. وبشكل عام فإن الصعوبات الفنية التي تمت

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

مواجهتها كانت متوقعة ولم ترق لمستوى التحديات. كما ظهرت بعض التحديات الناتجة عن عدم انطباق بعض المؤشرات على القطاع المصرفي العُماني نظراً لصغر حجم السوق المصرفية، وبالتالي تم تعديل المؤشرات المستخدمة لتناسب مع هيكل القطاع المصرفي العُماني. وتمت إضافة ركيزة جديدة بما يتلاءم مع واقع القطاع المصرفي لقياس الأهمية النظامية تتمثل في (الانطباق العام) وتقيس ميول المدخرين (الحصة السوقية للبنك من إجمالي ودائع القطاع العائلي).

في **فلسطين**، رأت سلطة النقد الفلسطينية أن منهجية بازل كافية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية، إلا أنها واجهت بعض التحديات فيما يتعلق بتحديد الأهمية النسبية للمؤشرات التي يتم بناءً عليها تحديد الأهمية النظامية والمتغيرات المرتبطة بهذه المؤشرات وبما يتلاءم مع واقع القطاع المصرفي والاقتصاد الفلسطيني. بناءً عليه، تم تشكيل فريق لإعداد المنهجية وبحث العوامل الممكنة على المؤشرات وفحصها واختيار العوامل الأكثر تأثيراً أخذاً بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والمالية القائمة في فلسطين. بالتالي تم إدخال بعض التعديلات على المؤشرات والأوزان المستخدمة وذلك على النحو التالي:

- **فيما يتعلق بمؤشر الحجم:** تم اعتبار الحجم أكثر مؤشر ذو أهمية نسبية أخذاً بعين الاعتبار خصوصية البيئة التي تعمل فيها المصارف ولذلك تم منحه وزن نسبي 30 في المائة. وتم في هذا الصدد الاستعانة بمؤشر نسبة إجمالي الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

- فيما يتعلق بمؤشر الارتباط بين أنشطة البنك والمؤسسات المالية الأخرى داخل حدود الدولة، تم الاحتفاظ بالوزن النسبي لهذا المؤشر كما هي واردة في إطار بازل للمصارف ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي (20 في المائة)، لكن مع توزيع الأهمية النسبية مناصفةً بين الأصول والخصوم.

- فيما يتعلق بمؤشر مدى وجود بدائل للخدمات التي تقدمها هذه المؤسسة المصرفية/ دورها في البنية الأساسية للقطاع المالي، فنظراً لأهمية هذه الفئة، تم تخصيص ما نسبته 30 في المائة لهذه الفئة من بين الفئات الأخرى. أخذاً بعين الاعتبار خصوصية الوضع في فلسطين، تم اختيار المتغيرات التالية:

- خدمة المدفوعات.

- إجمالي تسهيلات قطاع غزة.

- التسهيلات الاستهلاكية.

- فيما يتعلق بمؤشر مدى تطور وتقدم أنشطة البنك (Complexity)، فقد تم منح هذه الفئة أهمية نسبية 25 في المائة، تم توزيعها على العوامل التالية:

- الأوراق المالية المتوفرة للبيع والمتاجرة: 10 في المائة.

- التسهيلات غير المباشرة: 10 في المائة.

- المشتقات: 5 في المائة.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

إضافة لما سبق، واجهت سلطة النقد الفلسطينية بعض التحديات الناتجة عن خصوصية الوضع الاقتصادي والمالي من واقع طبيعة الاقتصاد الفلسطيني باعتباره اقتصاد خدماتي يحد من تنوع النشاطات التي تقوم بها المصارف ومنتجاتها مما يؤدي إلى التركيز في نشاطات محددة ويزيد من الأثر الاقتصادي في حال فشل أي من المصارف المهمة نظامياً وكذلك الوضع المالي في فلسطين ومحدودية الموارد وعدم توفر عملة وطنية يحد من الأدوات الممكنة لمعالجة المصاعب والمشاكل لدى المصارف وخاصة في حال الحاجة إلى التدخل الحكومي لمعالجة مصاعب المصارف المهمة نظامياً على المستوى المحلي. بناءً عليه، تم تصميم المنهجية واختيار العوامل والفئات الأقرب للوضع المالي والاقتصادي في فلسطين وجعل المنهجية أكثر حساسية لأية متغيرات اقتصادية أو مالية.

في قطر، ارتأى مصرف قطر المركزي أن المنهجية المقترحة من قبل لجنة بازل كافية وملائمة لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية، كما تم إعداد مؤشرات فنية من قبل بعض الخبراء بما يتناسب مع الوضع القائم وبما يلبي متطلبات بازل III. واجه الاقتصاد القطري عدداً من التحديات فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والمالي، بناءً عليه، تم اتخاذ عدد من الإجراءات. على وجه الخصوص هناك حاجة من البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً للحفاظ على رأس مال إضافي كافٍ ومتحمل للصدمات بما يتراوح ما بين 0.5 في المائة و2.5 في المائة.

في الكويت، تمت دراسة المنهجية المقترحة من لجنة بازل، حيث وجد أن عامل الأنشطة خارج حدود دولة المقر (Cross Jurisdictional Activity) ليس

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

له تأثير كبير بالنسبة لوضع البنوك الكويتية. وبالتالي قام بنك الكويت المركزي بدراسة عوامل أخرى لها تأثير حيث تم استبدال هذا العامل بعامل الانطباع العام، والذي يأخذ ودائع الأفراد والشركات في الاعتبار.

كما كانت هناك بعض التحديات التي تعكس خصوصية الوضع الاقتصادي والمالي، حيث أن عدد المؤسسات ذات الأهمية النظامية في دولة الكويت هو 7 بنوك كويتية أي ما يتجاوز نصف إجمالي عدد البنوك الكويتية وهذا يشكل تحدي قوي من ناحية الرقابة نظراً لصغر السوق المحلي. للتغلب على هذا التحدي، قام بنك الكويت المركزي بتطبيق معيار بازل III، والمعيار المُختص في رقابة البنوك ذات الأهمية النظامية، وإقرار مصفوفه لتحديد تلك البنوك أو المؤسسات.

في هذا الإطار، قام البنك المركزي بإدخال بعض التعديلات على المنهجية المقترحة وبحيث يتم اختيار عينة البنوك وفقاً لمعيار الحجم المتمثل في "إجمالي التعرضات" المستخدم في حساب نسبة الرافعة المالية، وبحيث يتم استخدام المؤشرات الرئيسة المُمثلة في حجم البنك، ودرجة الارتباط بالبنوك الأخرى داخل الدولة، وعدم توافر البدائل للخدمات المالية المماثلة المقدمة من البنك أو دوره في البنية التحتية للقطاع المالي، ودرجة تطور أو تعقد أنشطة البنك. بحيث يتم إعطاء تلك المؤشرات أوزان نسبية على النحو التالي: 40 في المائة، 25 في المائة، 20 في المائة، و15 في المائة، على الترتيب. تنقسم المؤشرات الرئيسة إلى مؤشرين فرعيين، وبأوزان نسبية متساوية. يتم احتساب المؤشرات للبنك في صورة نقاط أساس باتباع الخطوات التالية :

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

- حساب قيمة المؤشر الفرعي = [قيمة المؤشر للبنك / قيمة المؤشر
لإجمالي البنوك] x 10.000.

- حساب متوسط بسيط للمؤشرات الفرعية ضمن المؤشر الرئيس .

- حساب متوسط مرجح بأوزان محددة للمؤشرات الرئيسة الأربعة للبنك
للوصول إلى نتيجة البنك.

في مصر، يرى البنك المركزي المصري أن المنهجية المقترحة من قبل لجنة بازل كافية وملائمة لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية ولا توجد تحديات بالنسبة لهذه المنهجية، حيث يتم دراسة المؤشرات واختيارها بعناية لتتناسب مع طبيعة القطاع المصرفي المصري. في المغرب، بصفة عامة من بين التحديات في هذا الصدد صعوبة احتساب بعض المؤشرات، حيث تم اللجوء إلى مؤشرات تقريبية، وكذلك عدم احتساب بعض المؤشرات بسبب قلة أهميتها بالنسبة للسياق المغربي. لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية بالمغرب، اتبع بنك المغرب منهجية لجنة بازل المتبعة على المستوى المحلي مع إجراء بعض التعديلات التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات القطاع البنكي بالمغرب. لتحديد هذه البنوك تم اعتماد ثلاثة معايير وهي الحجم، ودرجة الترابط، ودرجة تعقيد أنشطة المؤسسة، وقد تم إعطاء أوزان متساوية لهذه المؤشرات الثلاثة أعلاه. ينقسم كل معيار إلى معيار ثانوي أو عدة معايير ثانوية يتم تقييمها من خلال المؤشرات المنتقاة.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

- فيما يتعلق بمؤشر الحجم، تم منح هذه الفئة أهمية نسبية 33.33 في المائة، وبحيث يتم قياسها من خلال مؤشر واحد وهو مجموع الأصول الموحدة.
- فيما يتعلق بمؤشر درجة الترابط، تم منح هذه الفئة أهمية نسبية 33.33 في المائة، وتم توزيعها على العوامل التالية بواقع وزن نسبي 8.33 في المائة لكل منها:
 - قروض للمؤسسات المالية.
 - الديون للعملاء الماليين.
 - الأوراق المالية المحمولة من طرف المؤسسات المالية.
 - الأوراق المالية الصادرة عن المؤسسة المالية.
- فيما يتعلق بمؤشر درجة تعقد أنشطة المؤسسة، تم منح هذه الفئة أهمية نسبية 33.33 في المائة، وتم توزيعها على العوامل التالية بواقع وزن نسبي 8.33 في المائة لكل منها:
 - أصول المؤسسة خارج الحدود.
 - مخصصات المؤسسة خارج الحدود.
 - القيمة الذاتية للمشتقات المالية (OTC).
 - الأصول المرجحة بأوزان المخاطر فيما يتعلق بمخاطر السوق.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

من جانب آخر، كانت هناك بعض التحديات التي تتعلق بطبيعة الظروف الاقتصادية والمالية، في ظل الركود الذي يشهده الاقتصاد الوطني، ظلت نسبة نمو القروض ضعيفة، لهذا يجب أخذ هذا الجانب بعين الاعتبار عند تفعيل المطلب حتى لا يكون هناك انعكاسات سلبية على هذه المؤسسات البنكية. بالإضافة إلى ذلك تزامن اعتماد عدة تعديلات احترازية من شأنها التأثير على البنوك النظامية ومن ضمنها معيار (IFRS 9). لمواجهة هذا التحدي، عمل بنك المغرب على التطبيق التدريجي لمعايير بازل، وإنشاء قنوات حوار مع البنوك والفاعلين الاقتصاديين (المقاولات) لوضع التدابير الرامية إلى تعزيز تمويل الاقتصاد.

في ضوء ما سبق، يلخص الجدول التالي التعديلات التي أجرتها بعض المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على الأوزان الخاصة بالمؤشرات المتضمنة في احتساب متطلب رأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النسبية بما يعكس خصوصية القطاع المصرفي كل دولة من هذه الدول.

جدول رقم (5)

توزيع الأوزان النسبية للمؤشرات المتضمنة في احتساب متطلب رأس المال الإضافي
للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في بعض الدول العربية التي قامت بتطبيق المتطلب

جوانب الأهمية النظامية	الإمارات	السعودية	عُمان	فلسطين	الكويت	مصر	المغرب
حجم الأصول المصرفية (Size).	30	30	20	30	20	40	33.3
درجة الارتباط بالبنوك الأخرى داخل الدولة (Interconnectedness).	25	30	20	25	20	25	33.3
مدى وجود بدائل للخدمات التي يقدمها البنك/ دورها في البنية الأساسية للقطاع المالي (Substitutability/Financial Institution Infrastructure).	25	30	20	30	20	20	0

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

جوانب الأهمية النظامية	الإمارات	السعودية	عمان	فلسطين	الكويت	مصر	المغرب
مدى تطور وتعقد أنشطة البنك (Complexity)	10	10	20	15	20	15	33.3
(Supervisory Overlay)	10	...	...	...	..	...	...
ميول المدخرين Domestic Sentiments	...	..	20	...	20	...	...

المصدر: صندوق النقد العربي (2018). "استبيان الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية: تجارب عربية"، أكتوبر.

فعالية متطلب رأس المال الإضافي للمؤسسات ذات الأهمية النظامية

من حيث فعالية متطلب رأس المال الإضافي للمؤسسات ذات الأهمية النظامية، يرى **البنك المركزي الأردني** أن تعزيز رأس المال يُعد أداة مهمة لتعزيز قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والمخاطر المرتفعة، وعليه فإن فرض متطلبات رأس مال إضافي على البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً يعزز من قدرتها على استيعاب الخسائر وتخفيف زيادة إقبال البنوك على المخاطر، مما يعزز من الاستقرار المالي.

كذلك، يرى **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي** فعالية متطلب رأس المال الإضافي للمؤسسات ذات الأهمية النظامية، حيث إن اختبارات الإجهاد على مستوى الاقتصاد الكلي أظهرت أن المؤسسات ذات رأس المال الأعلى أكثر قدرة على تحمل الضغوط.

من جانبه، يرى **مصرف البحرين المركزي**، أنه نظراً لكون جميع البنوك التي تم تصنيفها كبنوك ذات أهمية نظامية تتمتع بنسبة ملاءة مالية كافية وأنها تحتفظ برأسمال كافٍ، لم تواجه أي مشاكل في الالتزام بالمتطلبات التي تم فرضها وهي 1.5 في المائة (بشكل ثابت). كذلك ترى **مؤسسة النقد العربي السعودي**

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

أن الإطار الحالي فعال في احتواء المخاطر النظامية عن طريق فرض متطلبات رأس المال الإضافي.

كما يرى بنك السودان المركزي، أنه على الرغم من أن المتطلبات الإضافية لرأس المال للمؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً تساعد على تقليل الآثار السالبة للمخاطر النظامية ودعم الاستقرار المالي، إلا أنه يجب أن يتكامل معها إتباع إجراءات رقابية إضافية أخرى نوعية تساعد في الحد من المخاطر النظامية تتعلق بالحوكمة وتعديل لجان مجالس الإدارة، خاصة لجان المخاطر والمراجعة.

كذلك يرى البنك المركزي العماني، أن متطلبات رأس المال الإضافية تحد من التوسع المفرط من البنوك في منح الائتمان وتحد من زيادة أهميتها النظامية والمخاطر التي تتعرض لها، وبالتالي فإنها تدعم الاستقرار المالي. ولكن، في الوقت نفسه، فقد أصبح من المتعارف عليه اعتبار زيادة احتياطات رأس المال للوقاية من المخاطر غير المنظورة أمراً ضرورياً ولكنه ليس كافياً. فقد أصبحت الثقافة المصرفية فيما يخص التعرض للمخاطر أمراً أكثر أهمية لتوقع احتمالية حدوث أزمات مالية أو مواقف تشبه الأزمات المالية. بناءً على ذلك، فإلى جانب متطلبات رأس المال الإضافية، هناك مجموعة من الإجراءات الأخرى يتعين اتباعها، منها على سبيل المثال لا الحصر اختبارات تحمل (stress tests) صارمة، خطط للتعافي من الأزمات الاقتصادية والمالية، تطبيق نظام للمقابلات الدورية بين الفريق المختص بمتابعة البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً مع إدارات هذه البنوك لمناقشة قضايا تتعلق بالمخاطر النظامية، وغيرها.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

كما تشير المعطيات إلى فعالية تطبيق متطلب رأس المال الإضافي للمؤسسات ذات الأهمية النظامية في الكويت، الذي انعكس إيجابياً في تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والتي تؤكد متانة البنوك من خلال قدرتها على امتصاص الصدمات. في هذا الصدد، يرى **البنك المركزي الكويتي** أن متانة وقوة البنوك ذات الأهمية النظامية تلعب دوراً رئيسياً في دعم الاستقرار المالي بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص.

خامساً: الرقابة النوعية على البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً

إضافة إلى متطلبات رأس المال الإضافية التي تفرضها البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية على البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، فتهتم أيضاً هذه المصارف بتعزيز سبل أدوات الرقابة النوعية على مثل هذه البنوك.

إجراءات الرقابة النوعية التي يتم تبنيها فيما يتعلق بمستوى المخاطر الممكن تحملها

في الأردن، وكجزء من تعزيز تواصل البنك المركزي مع البنوك المهمة محلياً وتعزيز الرقابة عليها فإن البنك المركزي سيعمد إلى:

- التحقق من مدى فعالية إطار الحوكمة المؤسسية للبنوك المهمة محلياً وخاصة فيما يتعلق بتركيز مجالس إدارتها على الأمور الاستراتيجية ذات المستوى العالي والمخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

- عقد اجتماعات دورية مع الأعضاء المستقلين في مجالس إدارة البنوك المهمة محلياً ومع لجان التدقيق والمخاطر والامتثال كل على حدة.
- تواصل مستمر مع الإدارات العليا في البنوك المهمة محلياً، وخصوصاً رؤساء الوحدات التنظيمية للمخاطر والتدقيق والامتثال.
- قد يقوم البنك المركزي بطلب اختبارات أوضاع ضاغطة محددة خاصة بكل بنك تم تصنيفه ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً إن دعت الحاجة إلى ذلك.

في الإمارات، يعمل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، على تعزيز عمليات الرقابة على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً بحيث تكون عمليات الرقابة أكثر تواتراً وتفصيلاً، إضافة إلى تعزيز عمليات الرقابة المكتبية والرقابة الإشرافية ودعم فرق التفتيش من خلال فرق متخصصة للفريق العامل بالبنك.

في البحرين، سوف يقوم مصرف البحرين المركزي بتقييم مدى الحاجة إلى فرض متطلبات رقابة نوعية إدراكاً من البنك إلى أن عملية التقييم الكمي التي تدرك أن بعض المؤشرات الأكثر فعالية لتقييم الأهمية النظامية لا تميل إلى أن تكون ذات طبيعة كمية، وبالتالي لا يتم الحصول عليها من خلال نهج القياس الكمي القائم على المؤشرات. بالتالي فإن المصرف سيأخذ عدد من المؤشرات النوعية لفرض متطلبات الرقابة النوعية وذلك بما يشمل:

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

- توسع / انكماش الأعمال المتوقع.
- عمليات الاندماج والشراء المتوقعة.
- تحليل التعرضات لمجموعة مصرفية معينة.
- مؤسسة التسوية لأي نظام دفع أو مقاصة.
- مدى شبكة الخدمات المصرفية للأفراد.
- عدد الفروع المحلية والخارجية.
- تحليل التعرض والدخل في الأنشطة التجارية غير المصرفية.
- التعرضات خارج الميزانية العمومية.
- تعقيد هيكل المجموعة.
- خطر السمعة.

في السعودية، يتم التركيز من خلال مطالبة المصارف ذات الأهمية النظامية محلياً بتوضيح المخاطر النظامية في مستندات internal capital adequacy assessment process (ICAAP) and the internal liquidity adequacy assessment process (ILAAP).

في عُمان، ليس هناك قيود إضافية مباشرة على مستوى المخاطر من حيث نوعية الاستثمارات، أو نسبة السيولة، أو التعرض للعملة الأجنبية، بخلاف ما يتطلبه الالتزام بمتطلبات رأس المال الإضافية بنسبة 1 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر.

في فلسطين، تتبنى سلطة النقد مجموعة من أدوات الرقابة النوعية لتعزيز الإطار الرقابي الخاص بالمؤسسات ذات الأهمية النظامية وذلك بما يشمل:

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

- اختبارات فحص تحمل المحفظة.
- نظام الإنذار المبكر.
- آليات إدارة الأزمات.
- تخطيط معالجة المصاعب.
- إطار مدى القدرة على تحمل المخاطر.

في قطر، تم وضع سقف للتركزات الائتمانية بين البنوك ذات الأهمية النظامية بسقف لا يتجاوز 15 في المائة من قاعدة رأس المال.

في مصر، لا يوجد تعليمات خاصة للبنوك ذات الأهمية النظامية ولكن هناك رقابة إشرافية على جميع البنوك مع الأخذ في الاعتبار لحجم وأهمية البنك (المخاطر النظامية) في القطاع المصرفي.

إجراءات الرقابة النوعية التي يتم تبنيها فيما يتعلق بمعايير الحوكمة

في الأردن، تضمنت التعليمات بأنه يتوجب على مجالس إدارة البنوك المهمة محلياً لعب دور أساسي ومحوري كما يلي:

- الالتزام بمعايير ذات مستوى متقدم من حيث ثقافة المخاطر، وإدارة المخاطر، والحوكمة والرقابة الداخلية، والامتثال، واختيار أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بما ينسجم وطبيعة نشاط البنك ونموذج أعماله.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

- اعتماد منهجية لإخضاع إطار إدارة المخاطر لدى البنك إلى مراجعة داخلية وخارجية (من جهات استشارية متخصصة) دورية، ويجب على مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية العليا الأخذ بالاعتبار ملاحظات وتوصيات عملية المراجعة والتقييم وتحديث إطار إدارة المخاطر بما يتماشى مع التوجه الاستراتيجي للبنك ونموذج أعماله.
- السعي نحو استخدام منهجيات وطرق متقدمة لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك تتناسب مع حجم البنك وطبيعة عملياته ومستوى تعقيدها.
- توفير وحدات منفصلة لإدارة مخاطر التشغيل بحيث يكون إطار إدارة المخاطر التشغيلية متكاملًا مع الإطار العام لإدارة المخاطر في البنك، مع إيلاء موضوع خطط استمرارية العمل والمخاطر السيبرانية/الالكترونية (Cyber Risk) اهتماماً مناسباً، ومواكبة أفضل المعايير وأحدث المستجدات بهذا الخصوص.
- تطوير نظام تصنيف ائتماني داخلي لدى البنك بحيث يتم ربطه مع عملية تسعير المنتجات الائتمانية المقدمة من البنك وشروط منح الائتمان.
- يجب على البنك الذي تم تصنيفه كبنك مهم محلياً توضيح الاجراءات الوقائية في التعامل مع الأنشطة المشبوهة أو الاحتيالية وخصوصاً في خطوط الأعمال الرئيسية بحيث يكون لديه لجنة امتثال منفصلة منبثقة عن المجلس.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

في البحرين، يجب على البنوك المرخصة تطوير هيكل حوكمة قوي وتوفير موارد كافية لدعم خطط التعافي والتخطيط للقرار. يشمل ذلك مسؤوليات واضحة لوحدة الأعمال، والإدارة العليا، بما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة، كما يجب أن يكون هناك مسؤول تنفيذي رفيع المستوى مسؤولاً عن خطط التعافي، والاستجابة السريعة بشكل عام. والتأكد من أن البنك يمتلك خطة للتعافي وملتزم بها، وأن هذه الخطة متضمنة في إطار الحوكمة المتبنى من قبل البنك.

في السعودية، من خلال الالتزام بمعايير الحوكمة المحسنة.

في السودان، يعتزم البنك المركزي عند تطبيق المتطلب النظر في تطبيق بعض إجراءات الرقابة النوعية فيما يتعلق بتفعيل دور لجان مجلس إدارة المصرف ذات الطابع الرقابي مثل لجنة المخاطر والضبط والمراجعة، إضافة إلى تعزيز التواصل مع الإدارات الرقابية بالمصارف مثل: إدارة المخاطر، المراجعة الداخلية ومسؤول الالتزام.

في عُمان، يُفرض على البنوك ذات الأهمية النظامية اختبارات تحمل (stress tests) أكثر صرامة، وتطبيق نظام للمقابلات الدورية بين الفريق المختص بمتابعة البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً مع إدارات هذه البنوك لمناقشة قضايا تتعلق بالمخاطر النظامية وغيرها، إضافة إلى إطار واضح لإدارة الأزمات والإنذار المبكر واستشعار المخاطر، وصياغة رؤية واضحة للتعامل مع المخاطر النظامية في الأجلين المتوسط والطويل.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

في الكويت، نظمت تعليمات بنك الكويت المركزي محاور خاصة للهيكل التنظيمية لجميع البنوك وإدارات المخاطر ذات الصلة بالمجموعة أو الشركات التابعة وتقييم مخاطرها بشكل دوري ومستمر.

في المغرب، تُلزم مقتضيات القانون البنكي جميع المؤسسات البنكية سواء كانت ذات أهمية نظامية أم لا، أن تطبق آليات ومعايير الحوكمة. فيما يخص البنوك ذات الأهمية النظامية، فقد تم تقيدها بقواعد ومتطلبات حكمة أكثر إلزاماً من القواعد المعمول بها. تشمل هذه المتطلبات إلزام المؤسسات ذات الأهمية النظامية بإعداد المعلومات المالية وتقديمها بصفة دورية إلى الجمهور، وكذلك إحداث هيكل الإدارة (لجنة مستقلة مكلفة بالتدقيق وكذلك لجنة أخرى مكلفة بتتبع عملية تحديد وتدبير المخاطر) بالإضافة إلى ضرورة ضم أعضاء مستقلين لمجالس الإدارة مع التأكيد على الزيادة في عددهم.

إجراءات الرقابة النوعية التي يتم تبنيها فيما يتعلق بخطط التعافي (Recovery Plans)

في الأردن، ألزمت التعليمات البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً بالتالي:

- اعتماد خطط إنعاش وذلك للتعامل مع مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها وخاصة في الأوقات الحرجة. عند إعداد خطط الإنعاش يجب على البنك توضيح الإجراءات الواجب عملها في حال واجه البنك أوضاع حرجة وشديدة الخطورة يمكن أن تهدد وجوده واستمراريته.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

- شمولية خطط الإنعاش في الإطار الكلي لإدارة المخاطر الخاص بالبنك وفي عملياته بحيث يمكن تطبيقها في الوقت المناسب عند الحاجة.
 - تحديد الإطار التنظيمي لخطة الإنعاش بحيث يكون لدى البنك حاكمية مناسبة لخطط الإنعاش وكذلك موارد كافية لدعم الخطط.
 - تطوير سياسة مناسبة ضمن خطط الإنعاش توضح طرق التواصل مع كافة الأطراف المعنية في أوقات الأزمات مثل السلطات الرقابية، القطاع العام، المؤسسات المالية، الموظفين... الخ.
 - سيقوم البنك المركزي بالتأكد من أن البنوك المهمة محلياً لديها خطط إنعاش للتعامل مع فترات الضغوطات غير المتوقعة بما في ذلك وجود أحداث من شأنها أن تشكل خطراً جسيماً على استمرارية البنك.
- في الإمارات، سيُطلب من المصارف تقديم خطط الاسترداد إلى المصرف المركزي، وبحيث يتم تضمين عملية مراقبة الجودة في عملية الإشراف والفحص لضمان معقولة التنفيذ.
- في البحرين، يلزم مصرف البحرين المركزي البنوك بعدد من المتطلبات الدقيقة فيما يتعلق بخطط الإنعاش بما يشمل 24 بنداً تتطرق بشكل مفصل للجوانب اللازم على البنوك مراعاتها عند صياغة هذه الخطط ومن بينها على سبيل المثال:

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

- يجب أن تكون خطط الإنعاش للبنوك ذات الأهمية النظامية محددة لظروفها التي تعكس الطبيعة والتعقيد والترابط ومستوى قابلية الاستبدال وحجم البنك المعني.
- يجب على مرخصي البنوك التقليدية البحرينية إجراء سيناريوهات محاكاة سنوية لتقييم ما إذا كانت خطط الإنعاش مجدية وذات مصداقية. يجب أن يوافق مجلس الإدارة على أي تغييرات في خطط الإنعاش قد تنتج عن سيناريوهات المحاكاة. كما يجب إبلاغ مصرف البحرين المركزي بنتائج هذه السيناريوهات وأية نتائج قد تُسفر عنها فيما لا يزيد عن أربعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية.
- يجب أن تكون الافتراضات الأساسية لخطط الإنعاش وسيناريوهات الإجهاد شديدة للغاية، ولكنها معقولة. كما يجب النظر في سيناريوهات الإجهاد "الفردية" و"المُجمعة" (Consolidated)، حسب الحاجة، مع الأخذ في الاعتبار التأثير المحتمل للآثار الانتشارية عبر الحدود في سيناريوهات الأزمات، وكذلك حالات الإجهاد المترامن في العديد من الأسواق المهمة. يجب ألا يتم في إطار خطط التعافي افتراض أن هناك أي دعم مالي للبنك سوف يقدمه مصرف البحرين المركزي أو الحكومة.
- يجب أن يكون لدى البنوك المرخصة أنظمة قائمة قادرة على توفير المعلومات في الوقت المناسب، بما في ذلك المعلومات المطلوبة لدعم

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

خطط التعافي لتمكين كل من البنك ذاته ومصرف البحرين المركزي من التخطيط الفعال وتنفيذ خطط التعافي إذا استلزم الأمر ذلك.

- يجب أن تحدد خطة الإنعاش تدابير التعافي المحتملة، وخيارات التعافي والخطوات والوقت اللازمين لتنفيذ مثل هذه التدابير، فضلاً عن تقييم المخاطر المرتبطة بها.

في السعودية، المملكة الآن بصدد إصدار قانون سيتم بموجبه طلب تفاصيل خطط التعافي من البنوك ذات الأهمية النظامية. في عُمان، تلتزم البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في السلطنة بوضع خطط للتعافي والتصفية للتعامل مع الأزمات الاقتصادية والمالية، واعتماد هذه الخطط من مجالس إدارتها، وتقديمها إلى البنك المركزي العُماني مع تحديثها بشكل سنوي.

في فلسطين، يفرض على البنوك ذات الأهمية النظامية تبني آليات لإدارة الأزمات، بحيث يجب أن يتوفر لدى المصرف ذو الأهمية النظامية نظام لإدارة الأزمات للتعامل مع المخاطر المحددة من خلال نظام الإنذار المبكر وذلك للتخلص منها أو على الأقل احتواء آثارها المحتملة، بحيث يتم إعداد سياسة لإدارة الأزمات بما يشمل خطط إنعاش معتمدة من مجلس إدارة المصرف.

في قطر، تم تطبيق الإرشادات اللازمة لصياغة خطط للتعافي للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً تحدد هذه الخطط خيارات تعافي معتمدة وموثقة من قبل البنوك بشكل سنوي. يتم تنفيذ الخطط بما يساعد على التغلب على أية ضغوطات تواجه هذه النوعية من البنوك وإستعادة أوضاع التعافي في البنوك ذات الأهمية

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

النظامية بشكل سليم ومستقر وبحيث لا يتم الاعتماد على الأموال العامة كخيار للتعافي. يتم إعداد تقارير دورية عن خطط التعافي البنوك ذات الأهمية النظامية وتقييمها على المستوى الرقابي وعلى مستوى الاستقرار المالي.

في الكويت، جاري العمل على إصدار تعليمات للبنوك في هذا الشأن.

في السودان، سيتم مطالبة المصارف ذات الأهمية النظامية محلياً عند تطبيق المتطلب بوضع خطط الاستعادة والانعاش (Recovery Plan) من أجل تسهيل التعامل مع مختلف المخاطر.

في المغرب، تطبيقاً لمقتضيات القانون البنكي، أصدر بنك المغرب تعليمات رقابية تنظم إعداد مخططات تسوية الأزمات الداخلية من طرف البنوك ذات الأهمية النظامية. تهدف هذه المخططات إلى العمل في حالة تخلف افتراضية عن الأداء على وصف الحلول التي تعتمزم هذه البنوك تفعيلها لتسوية وضعيتها بشكل يسمح بالحد من أثر ذلك على النظام المالي ودون أن ينتج عن ذلك تكاليف إضافية بالنسبة للدولة ولدافعي الضرائب.

سادساً: عرض التجارب العربية في مجال تطبيق الإطار الرقابي للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية محلياً

يعرض الجزء التالي تجارب المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في مجال تطبيق الإطار الرقابي للمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية محلياً.

الأردن

كشفت الأزمة المالية العالمية الأخيرة التي بدأت في عام 2017 أن ضعف أو فشل البنوك الكبيرة كان له آثار سلبية على استقرار النظام المالي والاقتصاد الحقيقي في الدولة والعالم أحياناً، وذلك بسبب حجم هذه البنوك وترابطها الكبير مع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ومستوى تعقيد تعليماتها وضعف القدرة على تغطية الفجوة التي يتركها تعثرها على الخدمات المالية بالإضافة إلى انتشارها الكبير عبر الحدود، ولمواجهة هذه المخاطر، فقد تم تكثيف العمل على المستوى الدولي تحت رعاية مجموعة الدول العشرين وتم تكليف مجلس الاستقرار المالي ولجنة بازل للرقابة المصرفية بمهمة وضع إطار للتعامل مع هذه المخاطر، وحماية الاستقرار المالي، ليشمل ليس فقط البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية على المستوى العالمي، بل أيضاً البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي.

قام البنك المركزي الأردني في عام 2017 بوضع التعليمات التي تهدف إلى تعزيز قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي للمحافظة على سلامة ومثانة أوضاعها المالية والتقليل من الآثار السلبية التي قد تنتج في حال مواجهتها لمشاكل جوهرية على استقرار النظام المالي والاقتصاد بشكل عام، وذلك انسجاماً مع الممارسات الدولية في هذا الخصوص وفي إطار تطبيق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية الخاصة بإطار التعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي. هذا وتتضمن هذه التعليمات المحاور الرئيسية التالية:

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

- منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية.
- رأس المال الإضافي المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية.
- المتطلبات النوعية الخاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية والإجراءات الرقابية الخاصة بها.
- تقليل آثار مواجهة هذه البنوك لمشاكل جوهرية.

لاحتساب الأهمية النظامية للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، يتم الأخذ بالاعتبار المؤشرات التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية وهي: الحجم، الترابط، الاستبدال والتعقيد. وبحيث تم إعطاء أوزان متساوية للمؤشرات الأربعة أعلاه، وسيتم احتساب الأهمية النظامية محلياً بناءً على البيانات المالية السنوية للبنوك ابتداءً من بيانات نهاية عام 2016، مع الأخذ في الاعتبار ضرورة تحديث عملية احتساب الأهمية النظامية للبنوك من قبل البنك المركزي ومن قبل البنوك نفسها بشكل سنوي، حيث سيقوم البنك المركزي بنشر البيانات الإجمالية اللازمة لعملية الاحتساب على موقعه الإلكتروني، ولهذا الغرض فعلى كافة البنوك تزويد البنك المركزي بالبيانات الموضحة في الملحق (1) خلال فترة أقصاها أسبوعين من تاريخ هذه التعليمات لعام 2017 وخلال فترة أقصاها 15 مارس من كل عام للأعوام القادمة. فيما يتعلق بكيفية قياس المؤشرات أعلاه، فقد تم تحديد المؤشرات الفرعية التالية وفق الجدول التالي:

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

جدول رقم (6)
مؤشرات لجنة بازل للرقابة المصرفية لاحتساب الأهمية النظامية للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً

المؤشر	الرمز	أداة القياس (المؤشر الفرعي) ¹	معامل الضرب
الحجم	A	إجمالي موجودات فروع البنك داخل الأردن.	0.8
	B	إجمالي الالتزامات خارج الميزانية لفروع الأردن (الاعتمادات الصادرة والواردة المعززة، الكفالات، القبولات، السقوف غير المستغلة، إلخ)	0.2
الترباط	C	إجمالي أرصدة وإيداعات البنك لدى البنوك والمؤسسات المصرفية*	0.5
	D	إجمالي ودائع البنوك والمؤسسات المصرفية لدى البنك*.	0.5
الاستبدال	E	إجمالي التسهيلات الممنوحة للأفراد بالإضافة إلى إجمالي التسهيلات العقارية*.	0.25
	F	إجمالي التسهيلات الممنوحة للشركات*.	0.25
	G	إجمالي التسهيلات الممنوحة للحكومة وللقطاع العام*.	0.25
	H	حجم التعاملات في نظام المدفوعات الوطني في الأردن RTGS ²	0.25
التعقيد	K	إجمالي موجودات البنك خارج الأردن (موجودات فروع البنك وشركاته التابعة خارج الأردن)	0.4
	X	إجمالي الالتزامات خارج الميزانية خارج الأردن ((الاعتمادات الصادرة والواردة المعززة، الكفالات، القبولات، السقوف غير المستغلة، إلخ)	0.1
	Y	إجمالي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل* + إجمالي موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل الشامل الآخر*	0.5

(*) على مستوى البيانات المالية الموحدة (فروع الأردن، والخارج، والشركات التابعة داخل وخارج الأردن).

- (1) يتم تعبئة القيم بالإجمالي أي قبل استبعاد مخصصات الفوائد المعلقة وأي استبعادات أخرى.
- (2) يمثل قيمة رسائل سويفت الصادرة عن كل بنك بأنواعها (MT202, MT103, MT102) والتي تم تسويتها على حساباته المركزية المعرفة على نظام المدفوعات الوطني خلال العام.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

تستخدم المعادلة التالية لتحديد البنوك المرخصة ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي، حيث يقيس المؤشر ($SCORE_{ij}$) الأهمية النظامية للبنك (I) خلال الفترة (J)، حيث تبدأ الأهمية النظامية للبنك عندما تصل قيمة ($SCORE_{ij}$) إلى (0.15)، علماً أن الحد الأقصى للمؤشر ($SCORE_{ij}$) هو (4) (على افتراض وجود بنك واحد فقط):

يمثل البسط إجمالي البند لدى البنك في حين يمثل المقام إجمالي البند لدى إجمالي البنوك، كما ترمز (n) إلى إجمالي عدد البنوك خلال الفترة (j)، وبالنسبة للرموز A,B,C,D,E,F,G,H,K,X,Y فهي معرفة بالجدول السابق.

$$SCORE_{ij} = \left(0.8 \frac{A_{ij}}{\sum_{i=1}^n A_{ij}} + 0.2 \frac{B_{ij}}{\sum_{i=1}^n B_{ij}} \right) + \left(0.5 \frac{C_{ij}}{\sum_{i=1}^n C_{ij}} + 0.5 \frac{D_{ij}}{\sum_{i=1}^n D_{ij}} \right) + \left(0.25 \frac{E_{ij}}{\sum_{i=1}^n E_{ij}} + 0.25 \frac{F_{ij}}{\sum_{i=1}^n F_{ij}} + 0.25 \frac{G_{ij}}{\sum_{i=1}^n G_{ij}} + 0.25 \frac{H_{ij}}{\sum_{i=1}^n H_{ij}} \right) + \left(0.4 \frac{K_{ij}}{\sum_{i=1}^n K_{ij}} + 0.1 \frac{X_{ij}}{\sum_{i=1}^n X_{ij}} + 0.5 \frac{Y_{ij}}{\sum_{i=1}^n Y_{ij}} \right)$$

بهدف تعزيز قدرة البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً على استيعاب الخسائر، سيتم الطلب من تلك البنوك رأسمال إضافي (Surcharge) بحيث يتكون من حقوق حملة الأسهم العادية عالية الجودة (Common Equity Tier 1 "CET1") وفقاً لما هو معرف في تعليمات رأس المال التنظيمي وفقاً لمعيار بازل III، وما يقابلها للبنوك الإسلامية، على أن يضاف بصورة تدريجية

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

وبحيث يتم البدء بتلبية المتطلب الإضافي بعد عام من تاريخ البيانات التي تم الاحتساب على أساسها، وكما هو موضح بالجدول أدناه:

أ. في حال حدوث تغيير في الأهمية النظامية للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، فيتم التعامل مع رأس المال الإضافي وفق ما هو موضح في ملحق رقم (2).

جدول رقم (7)
رأس المال الإضافي المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً

نسبة حقوق حملة الأسهم العادية المطلوب إضافتها (كنسبة مئوية من الأصول المرجحة بالمخاطر) ²				(نتيجة تطبيق المعادلة أعلاه) * (Score)
العام الأول	العام الثاني	العام الثالث	العام الرابع	
%0.125	%0.25	%0.375	%0.5	من 0.15 ولغاية 0.50
%0.25	%0.5	%0.75	%1	أكبر من 0.50 ولغاية 1
%0.375	%0.75	%1.125	%1.5	أكبر من 1 ولغاية 1.5
%0.5	%1	%1.5	%2	أكبر من 1.5 ولغاية 2
%0.625	%1.25	%1.875	%2.5	أكبر من 2 ولغاية 2.5

إضافة الى رأس المال الإضافي المطلوب من البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً وما هو مطلوب من جميع البنوك وفقاً للتعليمات النافذة، فإن هذه البنوك ملزمة بما يلي:

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

1. الحاكمية المؤسسية وإدارة المخاطر:

أ. يتوجب على مجالس إدارة البنوك المهمة محلياً لعب دور أساسي ومحوري فيما يلي:

1. الالتزام بمعايير ذات مستوى متقدم³ من حيث ثقافة المخاطر وإدارة المخاطر، والحوكمة، والرقابة الداخلية والامتثال، واختيار أعضاء الإدارة التنفيذية العليا بما ينسجم وطبيعة نشاط البنك ونموذج أعماله.

2. اعتماد منهجية لإخضاع إطار إدارة المخاطر لدى البنك إلى مراجعة دورية داخلية وخارجية (من جهات استشارية مختصة)، ويجب على مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية العليا الأخذ بالاعتبار ملاحظات وتوصيات عملية المراجعة والتقييم وتحديث إطار إدارة المخاطر بما يتماشى مع التوجه الاستراتيجي للبنك ونموذج أعماله.

³ يوجد بعض الأوراق التي تناولت هذه المعايير ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

Financial Stability Board (2012): "Increasing the Intensity and Effectiveness of SIFI Supervision", Progress Report to the G20 Ministers and Governors, 3rd Report.

Financial Stability Board (2013): "Principles for An Effective Risk Appetite Framework", FSB publications, Document no.131118.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

3. السعي نحو استخدام منهجيات وطرق متقدمة⁴ لقياس المخاطر الرئيسية التي تواجه البنك، تتناسب مع حجم البنك وطبيعة عملياته ومستوى تعقيدها.

4. توفير وحدات منفصلة⁵ لإدارة مخاطر التشغيل بحيث يكون إطار إدارة المخاطر التشغيلية متكاملًا مع الإطار العام لإدارة المخاطر في البنك، مع إيلاء موضوع خطط استمرارية العمل والمخاطر السيبرانية / الإلكترونية⁶ اهتماماً مناسباً، ومواكبة أفضل المعايير وأحدث المستجدات بهذا الخصوص.

5. تطوير نظام تصنيف ائتماني داخلي لدى البنك وبحيث يتم ربطه مع عملية تسعير المنتجات الائتمانية المقدمة من البنك وشروط منح الائتمان.

ب. يجب على البنك الذي تم تصنيفه كبنك مهم محلياً توضيح الإجراءات الوقائية في التعامل مع الأنشطة المشبوهة أو الاحتيالية وخصوصاً في خطوط الأعمال الرئيسية، وبحيث يكون لديه لجنة امثال منفصلة منبثقة عن المجلس تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل غالبيتهم من الأعضاء المستقلين، وبحيث يتم تطوير قدرات

⁴ يعود للبنك تحديد الطرق المتقدمة التي سيستخدمها لقياس المخاطر الرئيسية بما يتناسب مع حجم البنك وطبيعة عملياته ومستوى تعقيدها، على أن يتم تجنب استخدام الطرق البسيطة مثل طريقة المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل أو الطريقة المعيارية البديلة لقياس مخاطر الائتمان.

⁵ المقصود هنا ألا تكون إدارة مخاطر التشغيل تابعة لوحدة إدارة المخاطر الأخرى مثل مخاطر الائتمان أو مخاطر السوق.

⁶ المخاطر السيبرانية (الإلكترونية) هي خطر حدوث خسائر مالية و/أو تشويه سمعة البنك نتيجة حدوث خلل أو فشل في البنية التحتية التقنية الخاصة بها.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

أعضاء اللجنة بشكل مستمر بما يسمح لهم القيام بدورهم بصورة فعالة.

ج. تلتزم البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً في إطار تعزيز قدرتها على إدارة المخاطر بشكل عام وجمع البيانات المتعلقة بالمخاطر وإعداد تقارير ذات العلاقة بشكل خاص بتزويد البنك المركزي في موعد أقصاه سنة واحدة من تاريخ تصنيف البنك ضمن البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً بتقييم لمدى التزامها بمبادئ جمع البيانات وإعداد التقارير الخاصة بالمخاطر [Effective Risk Data Aggregation and Risk Reporting (Risk Principle)] الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية⁷ واتخاذ كافة الإجراءات والترتيبات اللازمة للالتزام بهذه المبادئ في موعد أقصاه ثلاث سنوات من تاريخ تصنيف البنك على أنه من البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً.

فيما يتعلق بالإجراءات الرقابية الخاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، وكجزء من تعزيز تواصل البنك المركزي مع البنوك المهمة محلياً وتعزيز الرقابة عليها فإن البنك المركزي سيعتمد إلى:

أ. التحقق من مدى فعالية إطار الحوكمة المؤسسية للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً وخاصة فيما يتعلق بتركيز مجالس إدارتها

⁷ يمكن الرجوع إلى الورقة التالية:

Basel Committee on Banking Supervision (2013): "Principles for Effective risk Data Aggregation and risk Reporting". BIS Documents, No 239.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

على الأمور الاستراتيجية ذات المستوى العالي والمخاطر الرئيسية التي يواجهها البنك.

ب. عقد اجتماعات دورية مع الأعضاء المستقلين في مجالس إدارة البنوك المهمة محلياً ومع لجان التدقيق والمخاطر والامتثال كل على حدة.

ج. تواصل مستمر مع الإدارات العليا في البنوك المهمة محلياً، وخصوصاً رؤساء الوحدات التنظيمية للمخاطر والتدقيق والامتثال.

د. قد يقوم البنك المركزي بطلب اختبارات أوضاع ضاغطة محددة خاصة بكل بنك تم تصنيفه ضمن هذه البنوك إن دعت الحاجة إلى ذلك.

من جانب آخر وبهدف تقليل أثار مواجهة هذه البنوك لمشاكل جوهرية فإن الإطار الرقابي يشمل التعليمات التالية:

أ. على البنك الذي تم تصنيفه كبنك مهم محلياً أن يكون لديه خطط إنعاش وذلك للتعامل مع مختلف المخاطر التي قد يتعرض لها وخاصة في الأوقات الحرجة، بحيث تتضمن الخطة كحد أدنى ما يلي:

1. وسائل تقليل حجم مخاطر البنك.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

2. طرق الحفاظ على كمية ونوعية رأس المال، مع توضيح الإجراءات الاستراتيجية التي يجب القيام بها لهذا الغرض مثل بيع بعض الشركات التابعة، الحصول على رأسمال جديد، وقف بعض عمليات البنك، عدم توزيع الأرباح و/أو منح المكافآت.

3. وصفاً مفصلاً لكيفية حل أزمة السيولة الممكن أن يواجهها البنك عند فقدان الثقة به وكذلك كمية السيولة الطارئة التي قد يحتاجها ومصادر ها وكلفها.

4. عمليات ومؤشرات موثوقة تضمن تنفيذ تدابير الانتعاش في أي وقت (على سبيل المثال العمليات الداخلية، أنظمة تقنيات المعلومات، المقاصة والتسوية، عقود الموردين، والموظفين التي تمكن البنك من مواصلة العمل).

ب. عند اعداد خطط الإنعاش يجب على البنك توضيح الإجراءات الواجب عملها في حال واجه البنك أوضاع حرجية وشديدة الخطورة على وضع البنك والتي يمكن أن تهدد وجوده واستمراريته، ولهذه الغاية يجب على البنك توثيق قائمة الإجراءات التي يمكن اللجوء لها في هذه الحالة، وبحيث يمكن للبنك أن يختار من بين قائمة الخيارات (الإجراءات) الأكثر مناسبة لحل المشكلة تبعا لنوع وحجم المشاكل التي يواجهها. وليس مطلوباً من البنك ترتيب الخيارات أو الإجراءات التي يمكن اللجوء إليها عند مواجهة المشاكل وإنما يعتمد الإجراء المتخذ على طبيعة المشكلة.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

ج. يجب أن تكون خطط الإنعاش مشمولة في الإطار الكلي لإدارة المخاطر الخاص بالبنك وفي عملياته وبحيث يمكن تطبيقها في الوقت المناسب عند الحاجة.

د. تحديد الإطار التنظيمي لخطة الإنعاش بحيث يكون لدى البنك حاكمية مناسبة لخطط الإنعاش وكذلك موارد كافية لدعم الخطط، ويشمل ذلك على ما يلي:

1. تحديد مسؤوليات الوحدات التنظيمية في البنك بشكل واضح.
2. تحديد مسؤوليات الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.

هـ. تطوير سياسة مناسبة ضمن خطط الإنعاش توضح طرق التواصل مع كافة الأطراف المعنية في أوقات الأزمات مثل السلطات الرقابية، القطاع العام، المؤسسات المالية، الموظفين.

و. سيقوم البنك المركزي بالتأكد من أن البنوك المهمة محلياً لديها خطط إنعاش للتعامل مع فترات الضغوطات غير المتوقعة بما في ذلك وجود أحداث من شأنها أن تشكل خطراً جسيماً على استمرارية البنك.

السعودية

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في نوفمبر 2011 قواعد بشأن منهجية تقييم المصارف ذات الأهمية للنظام المالي العالمي، ومتطلبات استيعاب

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

الخسائر الإضافية على متطلبات بازل III التي تم تطبيقها دولياً على جميع المصارف النشطة. علاوة على ذلك، دعا قادة مجموعة العشرين لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الاستقرار المالي إلى العمل بصفة عاجلة على إيجاد صيغ لتوسيع نطاق إطار المؤسسات المالية ذات الأهمية للنظام المالي العالمي ليشمل المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي.

بناءً عليه، أعدت لجنة بازل للرقابة المصرفية منهجية تقييم لتحديد وتعيين المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي في الاقتصادات الوطنية المحلية. وفي هذا الصدد، أعدت مؤسسة النقد العربي السعودي منهجية تقييم قائمة على طريق قياس مبنية على مؤشرات لتقييم وتعيين المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي في المملكة متوافقة مع منهجية تقييم المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية. وتم اختيار ومعايرة هذه المؤشرات بطريقة تجعلها تعكس الجوانب المختلفة والديناميكية التشغيلية للنظام المصرفي السعودي وتعطي أهمية لدور المصارف في عملية استقرار النظام المالي. كما تدرس منهجية تقييم مؤسسة النقد خصائص كل مصرف المرتبطة بأثر تعثره على النظام المالي، مثل حجمه، والترابط معه، واستدامته، ودرجة تعقيدته. بناءً عليه، صُنفت ست مصارف بأنها ذات أهمية للنظام المالي، وتم توجيه مصرف واحد بالاحتفاظ باحتياطي رأسمال نسبته 1 في المائة، والخمسة الآخرين باحتياطي رأسمال نسبته 0.5 في المائة. تعكس منهجية تقييم المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي الأثر المحتمل على النظام المالي الناجم عن تعثر مصرف ما، أي أن المرجح لتقييم الأثر الناجم عن تعثر المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي هو الاقتصاد المحلي. ويتم سنوياً تقييم أثر تعثر المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي على

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

الاقتصاد المحلي أو أثر تقييمها وتحديد كمصارف هامة، مع مراعاة العوامل الخاصة بكل مصرف إضافة إلى ما تراه مؤسسة النقد (بناء على القرار الإشرافي). كما تقوم المؤسسة بعملية تقييم المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي وتحديد ها في شهر فبراير من كل عام بناء على بيانات نهاية العام. تلزم المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي محدد بموجب هذه المنهجية بتدابير الحد الأعلى لاستيعاب الخسائر (HLA) التي دخلت حيز التنفيذ اعتباراً من يناير 2016. ويتم تقييم درجة أهمية المصرف بالنسبة للنظام المالي على مستوى موحد. وتستند منهجية التحديد في المملكة إلى أربع فئات على النحو الموجز في الجدول أدناه:

جدول رقم (8)

الفئات والفئات الفرعية والأوزان المستخدمة في منهجية المؤسسة لتحديد المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي

الغنة (الوزن)	مؤشر فردي	وزن المؤشر
الحجم (30%)	إجمالي الانكشافات حسب نسبة الزاغة المالية لمعيار بازل III	30%
الارتباط (30%)	حجم الأصول داخل النظام المالي: المستحقة على المصارف التجارية، ومصارف متخصصة، ومؤسسات مالية أخرى.	10%
	حجم المطلوبات داخل النظام المالي: المستحقة لمصارف تجارية، ومصارف متخصصة، ومؤسسات مالية أخرى.	10%
	إجمالي الأوراق المالية القابلة للتداول.	10%
التعقيد (10%)	القيمة الاسمية للمشتقات المالية خارج البورصة	10%
الاستدامة (30%)	المدفوعات التي لم يتم تنفيذها وتسويتها من خلال نظام المدفوعات	30%
4 فئات	6 مؤشرات	100%

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

يهدف متطلب الحد الأعلى لاستيعاب الخسائر للمصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي إلى زيادة تقليص احتمالية تعثر المصارف الهامة مقارنة بالمؤسسات غير الهامة للنظام المالي، والتأكيد على الأثر الكبير المتوقع عند تعثر المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي على كل من النظام المالي والاقتصاد المحلي. ويتلاءم متطلب الحد الأعلى لاستيعاب الخسائر لمصرف ما مع درجة أهمية هذا المصرف حسب عملية التقييم والتحديد. ويجب في الأسهم العادية من الفئة 1 أيضاً أن تستوفي بالكامل متطلب الحد الأعلى لاستيعاب الخسائر. وتقوم المؤسسة بحساب تكاليف رأسمال متطلب الحد الأعلى لاستيعاب الخسائر بناءً على درجة أهمية المصرف للنظام المالي والمحدد في تقييم كل مصرف، ويوضع في حزمة بناء على نقاطه. علاوة على ذلك، قد تضع مؤسسة النقد متطلبات إضافية وتدابير وسياسات أخرى تراها مناسبة لمعالجة المخاطر الناجمة عن المصارف المحلية ذات الأهمية للنظام المالي، بما في ذلك خطط التعافي والتصفية، وأي تدابير أخرى حسبما هو مناسب.

قطر

تم تطبيق التعليمات الرقابية بشأن البنوك ذات الأهمية النظامية منذ عام 2014 وفرض متطلب رأس مال إضافي على هذه البنوك وبشكل تدريجي على أربع سنوات انتهت في عام 2018 وحالياً المتطلب مطبق على خمسة بنوك حسب التعليمات الرقابية. يتم جمع البيانات من البنوك ومعالجتها داخلياً وفقاً للأهمية النسبية.

الكويت

اعتمد مجلس إدارة بنك الكويت المركزي بتاريخ 2013/12/24 هيكل رأس المال المقترح للبنوك الكويتية وفقاً لتعليمات بازل (III) بما في ذلك الفترة الانتقالية المقترحة لتطبيق تلك التعليمات، وكذلك اعتمد المجلس المنهجية الخاصة بالبنوك الكويتية ذات التأثير النظامي.

تجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى المطلوب لكفاية رأس المال بالنسبة للبنوك الكويتية بخلاف البنوك ذات التأثير النظامي يبلغ 13 في المائة، وفي حال تطبيق الحد الأقصى لمتطلب رأس المال الإضافي للبنوك الكويتية ذات التأثير النظامي (وبحد أقصى 2 في المائة) سوف تصل النسبة إلى 15 في المائة.

يتم تحديد البنوك الكويتية ذات التأثير النظامي بناءً على مصفوفة حسابية تم إعدادها استرشاداً بالورقتين الصادرتين عن لجنة بازل للرقابة المصرفية بشأن البنوك ذات الأهمية النظامية عالمياً، والبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً. وتتألف تلك المصفوفة من عوامل رئيسة وعوامل فرعية، فالعوامل الرئيسة هي الحجم، ودرجة الترابط، وإمكانية وجود بديل، ودرجة التعقيد، والانطباع العام. ويتم النظر في عدة عوامل فرعية لكل عامل رئيس.

مصر

في ضوء جهود البنك المركزي المصري المستمرة لتطوير القطاع المصرفي بهدف تعزيز سلامته واستقراره ودعم دوره الفعال في المساهمة في تحقيق

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

النمو الاقتصادي الشامل والمستدام للدولة، وفي إطار الحرص الدائم على مواكبة أحدث الممارسات الدولية في مجال الرقابة المصرفية التي تستهدف مواجهة المخاطر والتصدي للصدمات القائمة والمحتملة من خلال تدعيم القاعدة الرأسمالية للبنوك قام البنك المركزي بإعداد دراسة لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، وبناء عليه فقد قرر مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ 29 مارس 2017 ما يلي:

يقوم البنك المركزي المصري بتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً وفقاً للمنهجية التالية.

1. يقوم قطاع الرقابة والإشراف بالبنك المركزي المصري بتطبيق المنهجية المشار إليها سلفاً وإبلاغ البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً بالنتائج وتحديد متطلبات رأس المال الإضافية التي يجب على هذه البنوك تكوينها وفقاً للجدول الآتي:

جدول رقم (9)

شرائح البنوك ذات الأهمية النظامية وما يستتبعها من زيادة في رأس المال في
مصر

الشرائح	نطاق النتائج	متطلبات رأس المال الإضافية (%)
5	أكبر من 3200	1.25
4	من 2501 حتى 3200	1
3	من 1801 حتى 2500	0.75
2	من 1101 حتى 1800	0.50
1	من 400 حتى 1100	0.25
بنوك ليست ذات أهمية نظامية محلياً	من 0 حتى 399	----

المصدر: البنك المركزي المصري، (2017). "تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً".

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

2. يتم مراجعة وتحديث المنهجية من قبل البنك المركزي المصري وفقاً لمستجدات السوق وبعد أقصى مرة كل ثلاث سنوات.

3. تطبق هذه التعليمات على البنوك العاملة في مصر اعتباراً من أول يناير 2019 وذلك بالنسبة للبنوك التي تعد قوائمها المالية السنوية في آخر ديسمبر من كل عام، واعتباراً من أول يوليو 2019 بالنسبة للبنوك التي تُعد قوائمها المالية السنوية في آخر يونيو من كل عام.

المغرب

نص القانون البنكي المعتمد منذ سنة 2015 على مبدأ تطبيق قواعد احترازية أكثر صرامة للبنوك ذات الأهمية النظامية. في هذا الصدد، تم صياغة منهجية تحديد هذه المؤسسات، واعتماد وإقرار قائمتها والعمل جاري في مجال معايرة مستوى المتطلبات الإضافية من رأس المال التي ستطبق على البنوك ذات الأهمية النظامية. بالنظر إلى أهمية أنشطة المجموعات البنكية ذات الأهمية النظامية، تم إنشاء مصلحة خاصة بكل مؤسسة للقيام برصد نشيط للمخاطر المنبثقة من كل مؤسسة. تم كذلك إنشاء مصلحة تقوم بمتابعة أنشطة هذه المؤسسات خارج الحدود خاصة في دول إفريقيا، ووحدة خاصة بمراقبة وتتبع مخططات تسوية الأزمات. كما تتم مراقبة وتتبع هذه المؤسسات بوتيرة متقاربة سواءً بالنسبة للرقابة المكتبية أو الميدانية.

على صعيد الرقابة العابرة للحدود، فإن القانون البنكي يؤهل بنك المغرب لإبرام اتفاقيات ثنائية للتعاون وتبادل المعلومات في مجال الإشراف البنكي مع الهيئات

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

الرقابية المماثلة في الدول الأجنبية. تهدف هذه الاتفاقيات بالأساس إلى إحداث مجمع مشرفين لتنسيق أعمال الإشراف على مؤسسات الائتمان المغربية التي لها فروع أو شركات تابعة مقامة في الخارج والقيام بمهام الرقابة الميدانية بشكل ثنائي.

كما تم إحداث لجنة تسمى لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية يعهد إليها القيام بالرقابة الاحترازية الكلية على القطاع المالي، وتحديد المؤسسات المالية ذات الأهمية الشمولية وتنسيق الأنظمة المشتركة المطبقة عليها ورقابتها. كما وضع هذا القانون إطار خاص يهدف إلى تأطير التجمعات المالية التي تزاو أنشطة مالية ذات أهمية. في هذا الصدد، يقوم حالياً بنك المغرب بصياغة منشور يحدد الإطار التنظيمي المطبق لهذه التجمعات المالية.

موازاة مع ذلك، تمت الموافقة على المنشور التنظيمي المتعلق بشروط وكيفية إعداد وتقديم خطة حل الأزمة الداخلية من طرف البنوك. ويهدف هذا المنشور إلى تأطير مخططات تسوية الصعوبات الداخلية التي يتعين على البنوك تقديمها، وخاصة منها البنوك ذات الأهمية النظامية، حيث تهدف هذه المخططات إلى حث البنوك على تحديد الموارد الجديدة التي تمكن من الرفع من مستويات رأس المال والسيولة، وعلى تحديد استراتيجية تسوية في حال العجز، مع الأخذ بعين الاعتبار العراقل المحتملة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

سابعاً: الخلاصة والتوصيات

أبرزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة وتداعياتها المالية والاقتصادية أهمية معالجة المخاطر النظامية. وقد نتج عن ذلك قيام لجنة بازل للرقابة المصرفية بالتعاون مع معهد الاستقرار المالي بإعداد إطار رقابي للتعامل مع المؤسسات المالية ذات المخاطر النظامية. وقد جرى اعتماد هذا الإطار، من قبل مجموعة العشرين في نوفمبر 2011. وهدف هذا الإطار الرقابي إلى الحد من المخاطر النظامية من خلال إدخال متطلبات إضافية على المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية عالمياً. لاحقاً لذلك، وإدراكاً لوجود مؤسسات مالية ومصرفية ذات مخاطر نظامية على المستوى المحلي، أقدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية خلال العام 2012 على وضع إطار رقابي مماثل يتكون من مجموعة من المبادئ للتعامل مع هذه المؤسسات على الصعيد المحلي. وقد قدمت الورقة عرضاً وتعريفاً بهذه المبادئ ومسؤوليات السلطات الإشرافية في هذا الشأن، وكذلك نتائج تطبيق هذا المتطلب في تسع دول عربية قامت بتطبيقه بما يشمل ذلك من تحديد لعدد هذه البنوك وطبيعة المتطلبات الرقابية الكمية والنوعية التي فرضت عليها والتحديات التي واجهت المصارف المركزية في هذا الصدد وكيف تغلبت عليها.

بناءً عليه، تدعو اللجنة العربية للرقابة المصرفية، المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تطبيق متطلب رأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية بهدف الحد من تراكم المخاطر النظامية وتعزيز القدرة الذاتية لهذه النوعية من المصارف على مواجهة أية مخاطر مالية أو اقتصادية قد تتعرض لها. وتؤكد كذلك على أهمية تعزيز

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

قدرات السلطات الرقابية في مجال تطوير المنهجيات المستخدمة لتحديد هذه النوعية من المصارف أخذاً في الاعتبار السياق المحلي لكل دولة على حدى بما يستتبعه ذلك من تباين في جوانب الأهمية النظامية بهدف التحديد الدقيق لمتطلبات رأس المال الإضافي التي يتعين على هذه النوعية من البنوك الاحتفاظ بها. كما تؤكد اللجنة الأهمية المتزايدة لإجراءات الرقابة النوعية على هذه البنوك بما يضمن إلزامها بأطر ملائمة للحوكمة، ومستوى مقبول من المخاطر، وتبنيها لخطط تعافي كفئة كفيلة بمواجهة أية صدمات قد تتعرض لها. مع التأكيد على أهمية التعاون بين المصارف المركزية والسلطات الإشرافية الأخرى ذات العلاقة والتعاون مع السلطات الرقابية الأخرى عبر الحدود فيما يتعلق بفرض متطلب رأس المال الإضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية.

المراجع

مراجع باللغة العربية

- صندوق النقد العربي، (2018). استبيان "الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية: تجارب عربية"، سبتمبر.
- هبة عبد المنعم (2013). "المبادئ الجديدة للمؤسسات ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية العربية"، الأمانة الفنية للجنة العربية للرقابة المصرفية.

مراجع باللغة الانجليزية

- Basel Committee on Banking Supervision, (2011), "Global Systemically Important Banks: Assessment Methodology and Additional Loss Absorbency Requirements".
- Financial Stability Board, (2018). "FSB Publishes 2018 G-SIB List", Nov.

الرقابة المصرفية على المؤسسات ذات الأهمية النظامية محلياً: تجارب عربية

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (+9712)

فاكس رقم: 6326454 (+9712)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>

<http://www.amf.org.ae>

